



## تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على الجوانب السياسية والمدنية

د. سفيان ابو زايدة

تعقيب: د. أيمان دراغمة و د. عزمي الشعيبى

---

وحدة التحليل الاستراتيجي

تشرين الأول (أكتوبر) 2013



## د. سفيان ابو زايدة

حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة اكستر في المملكة المتحدة عام 2005، يعمل حاليا محاضرا غير متفرغ في جامعي بير زيت و القدس . وهو عضو المجلس الثوري لحركة فتح. شغل سابقا منصب وزير الاسرى والمحررين كما شغل منصب وزير التثاؤن المدنية، كما عمل وكيلا لوزارة الشؤون المدنية، كما عمل مع الوفد الفلسطيني المفاوض المسؤول عن المفاوضات المتعلقة باطلاق سراح الاسرى الفلسطينيين المختجزين في السجون الاسرائيلية.

### المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتنميتها في مجالات ثلاثة: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المنسجية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث منسجية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل جمومعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والمؤتمرات والمؤتمرات الأخرى، ونشاطات أخرى. يتزعم المركز الفلسطيني للبحوث بالمواضيعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبير وتداول الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، ووحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المنسجي. تقوم هذه الوحدات بعمارة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المنسجية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والأكاديمي.

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

[pcpsr@pcpsr.org](mailto:pcpsr@pcpsr.org)  
[www.pcpsr.org](http://www.pcpsr.org)

## تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على الجوانب السياسية والمدنية

هذه الورقة واحدة من عشرة أوراق تم اعدادها ضمن مبادرة المركز المسمى "اليوم التالي". تهدف المبادرة إلى دراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تعمل هذه الاوراق على فحص نتائج انهيار السلطة او حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تهم الفلسطينيين تشمل الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والقضاء والاتصالات والخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء والحكم المحلي والاضاءة السياسية والمدنية ومستقبل حل الدولتين.

تناول الأوراق مغزى غياب السلطة والخيارات التي يمكن تبنيها لمعالجة آثار هذا الغياب وتضع توصيات محددة للقطاع قيد البحث. قام خبران بالتعليق على كل ورقة من الأوراق المعدة وتمت مناقشة الأوراق والتعقيبات في ورشة عمل مخصصة لكل موضوع.

يشارك مع المركز في هذه المبادرة "مشروع الشرق الأوسط للولايات المتحدة" و"المركز النرويجي لمصادر بناء السلام".

## أوراق اليوم التالي

رقم الموضوع	الكاتب	المعقبون
1	د. نصر عبد الكريم	د. سعير عبدالله و م. هازن سنقرط
2	سعيد زيد	اللواء نصر يوسف و رولاند فريدریغ
3	د. نعيم ابو الحمص	د. علي الجرباوي و د. مروان عورتاي
4	د. فتحي ابو مغلي	تأثيرات حل السلطة أو اهيارها على الخدمات الصحية المقدمة
5	د. مشهور ابو دقحة	د. صبرى صيدم و عمار العكر تأثيرات حل السلطة أو اهيارها على خدمات الاتصالات والبريد
6	د. عبدالرحمن التميمي	د. شداد العتيلى و م. يحيى عرفات تداعيات اهيار السلطة الفلسطينية على خدمات البنية التحتية
7	ابراهيم البرغوثي	خليل الرفاعي و داود درعاوي تأثيرات حل السلطة أو اهيارها على القضاء و عمل المحاكم
8	د. عبدالناصر مكي	خالد العسيلي دور مؤسسات الحكم المحلي في حال اهيار أو حل السلطة الفلسطينية
9	د. سفيان ابو زايدة	د. أيمن دراغمة و د. عزمي الشعبي تداعيات اهيار السلطة الفلسطينية على الجوانب السياسية والمدنية
10	أحمد قريع	باسم التميمي و نبيل عمرو مستقبل التسوية السياسية بعد حل السلطة أو اهيارها

## ملخص:

لقد أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية كنتائج لاتفاق اعلان المبادئ في اوسلو عام 1994 كسلطة مؤقتة في الضفة الغربية وقطاع غزة على افتراض ان المفاوضات على قضايا الخلل الدائم ستنتهي في مدة اقصاها خمس سنوات يتمحض عنها اقامة دولة فلسطينية على اساس حدود الرابع من حزيران عام 1967.

على الرغم من تعدد المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، سعياً بعد الاميار مفاوضات كاملة ديفيد عام 2000 بين الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسبق ايهود باراك وبرعاية الرئيس كلينتون، وعلى الرغم من النتائج المدمرة للاتفاقية الثانية والتي كانت اسبباً لتسبب بالاميار الكامل للسلطة و كذلك تحطيم الامال في امكانية التوصل الى حل سياسي على اساس الدولتين وبالتالي تحول السلطة الى دولة، وبالرغم من السياسات الاسرائيلية التي ادت الى تأكيل السلطة و تقويضها ، سعياً سياسياً للتوسيع الاستيطاني. الا ان السلطة لم تنهار ، على الاقل حتى هذه اللحظة.

العامل الاساسي الذي يمنع الاميار السلطة حتى الان هو الرغبة والمصلحة المشتركة لدى الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني بضرورة استمرارها وعدم حلها او انها اهلاً لها. كلا الطرفين ، ولصالحه الخاصة يحرص على ان لا تصل السلطة الى مرحلة تكون غير قادرة على الاستمرار. اسرائيل بالنسبة لها استمرار الوضع على حاله هو افضل الخيارات وقيادة الفلسطينية تدرك و على الرغم من حالة الضعف التي تصل احياناً الى مرحلة العجز ، ولكن حين النظر الى تداعيات حل السلطة او المساعدة في اهلاها يتم التوصل الى استنتاج بضرورة عدم الاقدام على هذه المغامرة.

على الرغم من ذلك، قد تسير الرياح بما لا تشتهي اسرائيل او تشتهي القيادة الفلسطينية وتصل الامور الى مرحلة تكون السلطة غير قادرة على الاستمرار في القيام بواجباتها، سواء كان ذلك بشكل تدريجي او نتيجة حدوث تطورات درامية ليس بالامكان تجنب تبعاها، مثل تعرض السلطة الى حصار مالي خانق نتيجة حدوث المصالحة او نتيجة الرفض للذهاب الى المفاوضات وفقاً للشروط الاسرائيلية والامريكية. قد يحدث ايضاً اهلاً السلطة كنتيجة لاميار الوضع الامني بسبب حدوث عمل عدائي خطير يرتكبه المستوطنين ، وقد يحدث الاميار ايضاً كنتيجة لقرار يتخذه الرئيس عباس باعتزال الحياة السياسية.

اذا ما حدث و انهارت السلطة ، سيكون امام اسرائيل العديد من الخيارات. الخيار الاول بالنسبة لها هو محاولة عدم اعادة سيطرتها على الضفة الغربية مرة اخرى كما كان الحال عليه قبل انشاء السلطة الفلسطينية و العمل على ادارة الامور عن بعد من خلال البلديات والمؤسسات المحلية و الدولية مع احكام سيطرتها الامنية. الخيار الثاني ان تسحب الى ما بعد الجدار و تنقل المستوطنات المنفرقة الى الكتل الاستيطانية و تعلن عن ضمها الى اسرائيل و تبلغ المجتمع الدولي بعدم مسؤوليتها عمما تبقى من مناطق او سكان. اما الخيار الثالث و الاخير فهو اعادة الوضع الى ما كان عليه قبل قيام السلطة ، اي عودة الحكم العسكري للضفة الغربية .

من الناحية الفلسطينية، اذا ما تم اهلاً السلطة سواء كان بشكل تدريجي او مفاجئ، بقرار من القيادة الفلسطينية او نتيجة تطورات معينة، و بعض النظر عن السياسة التي ستتبعها اسرائيل فإن من الارجح ان يعود الوضع من الناحية

الامنية الى ما كان عليه عشية قيام السلطة قبل عقدين من الزمن، و ستعود السيادة الميدانية على الارض للفصائل الفلسطينية التي ستكون في حالة مواجهة دائمة مع قوات الاحتلال الاسرائيلي.

الأهيار السلطة ايضا سيكون له تداعيات على العلاقات الفلسطينية الفلسطينية ، بينما بين غزة والضفة ، حيث سيكون المستفيد الاكبر على الارجح من هذه الخطوة هي حركة حماس، التي ستحكم سيطرتها على قطاع غزة على اعتباره الكيان الفلسطيني الوحيدة و س تعمل حكومتها على انها حكومة الشعب الفلسطيني فيما سيتعزز دورها في الضفة الغربية على حساب دور حركة فتح.

في حال الأهيار السلطة ستُتيأس إسرائيل سيطرتها على المعابر الحدودية و التحكم في حركة الفلسطينيين مما يعني استمرار التنسيق الاضطراري في كل ما يتعلق بتسجيل السكان.

## احتمالية انهيار السلطة

على الرغم مما تواجهه السلطة الوطنية الفلسطينية من عقبات تحدد استمراريتها ، خاصة على الصعيدين السياسي و الاقتصادي ، وعلى الرغم من الاجراءات الاسرائيلية الاستيطانية و الامنية المتواصلة و التي تعمل على اضعاف السلطة مما قد يؤدي الى اهيارها او يدفع القيادة الفلسطينية باتخاذ قرار بحلها و بالتالي عودة الوضع الى ما كان عليه قبل انشاءها في اعقاب توقيع اتفاقيات اوسلو، وعلى الرغم من المرض الاسرائيلي حتى الان على عدم وصول السلطة الى مرحلة الاهيار مع ابقاءها ضعيفة عاجزة و منشغلة في توفير القوت اليومي لمواطنيها، على الرغم من ذلك، قد تحدث تطورات تؤدي الى اهيار السلطة او حلها بعكس رغبة الاطراف المعنية باستمراريتها، خاصة الطرفين الفلسطيني و الاسرائيلي.

هناك العديد من السيناريوهات او التطورات في حال حدوثها بشكل جزئي او منفرد قد تؤدي الى اهيار او حل السلطة، اهمها:

اولا: الفشل في اعادة استئناف المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية على اساس حل الدولتين، بينما فشل الجهد الامريكي في جلب الطرفين الى طاولة المفاوضات، او اجبار الجانب الفلسطيني للجلوس لمفاوضات معروفة مسبقا انها لن تؤدي الى حل عادل يقبل به الفلسطينيين. فقط مفاوضات من اجل املاء الفراغ السياسي كما حدث في مرات عديدة. هذا الامر قد يجعل السلطة الوطنية الفلسطينية مجردة من مضمونها السياسي الذي انشأت من اجله ككيان مؤقت محدود الصالحيات و الامكانيات الى حين قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران.

الفشل في العودة للمفاوضات، و الامر من ذلك الفشل في التوصل الى اتفاق سياسي قد يدفع القيادة الفلسطينية لاتخاذ خطوات تغير من الوضع الحالي في كل ما يتعلق بالعلاقة مع الاسرائيليين مثل تقليل التنسيق الامني الى ادنى درجة و في نفس الوقت تصعيد المقاومة الشعبية التي قد تتدحرج الى اشكال اكثر عنفا ، كما حدث في الانتفاضة الاولى.

ثانيا: انهاء الانقسام الفلسطيني و تشكيل حكومة فلسطينية واحدة بعكس الرغبة الاسرائيلية و الامريكية ، مما قد يعرضها الى حصار اقتصادي و سياسي كما حدث في العام 2006 بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية. مصالحة فلسطينية كهذه مع فشل العملية السياسية و تصعيد للمقاومة الشعبية قد يؤدي الى ارتفاع وتيرة الصدام مع الاسرائيليين مما قد يؤدي الى اهيار السلطة بشكل تدريجي. يساعد في ذلك وجود حكومة اسرائيلية يمينية جزء من اعضاءها متطرفين لا

يؤمنون كثيرا بحل الدولتين و بالتالي لا يعتبرون ان الخيار السلطة حظر على المصالح الاسرائيلية، و كذلك سيساعد انشغال الرأي العام المحلي و الاقليمي و الدولي بالتطورات التي تحدث في دول الجوار و التسخين المتواصل في كل ما يتعلق بتوجهه ضربة عسكرية للمشروع النووي الايراني، مما سيجعل ان الخيار السلطة او حلها حدث ليس ذي اهمية كبيرة.

ثالثا: حدوث عمل استثنائي من قبل احد الاطراف يدفع الطرف الآخر باتخاذ خطوات او ردود افعال قد تؤدي الى ان الخيار السلطة، على سبيل المثال لا الحصر، قيام مجموعة من المستوطنين بتنفيذ عمل عدائي خطير ضد الفلسطينيين يؤدي الى خسائر كبيرة في الارواح مما سيجعل السلطة غير قادرة على التحكم في ردود فعل الفلسطينيين الغاضبة مما قد يؤدي الى الى ان الخيار المنظومة الامنية القائمة و التي هي الركيزة الاساسية و تكاد تكون الوحيدة التي ترتكز عليها السلطة. قد يحدث ايضا عمل معاكس من قبل احدى التنظيمات الفلسطينية من خلال تنفيذ عملية عسكرية كبيرة ضد الاسرائيليين تستدرج ردود فعل اسرائيلية غاضبة تجعل الوضع الامني خارج السيطرة مما قد يؤدي بشكل تدريجي في حال استمرارها الى ان الخيار السلطة او استمرارية بقائها بدون اي معنى سياسي او امني.

رابعا: استقالة الرئيس الفلسطيني محمود عباس بشكل مفاجئ نتيجة لظروف معينة، اهمها وصوله الى مرحلة اليأس من امكانية الاستمرار في منصبه كرئيس للسلطة و لمنظمة التحرير. غياب الرئيس عباس عن المشهد السياسي الفلسطيني قبل اجراء الانتخابات الرئاسية و التشريعية و قبل اعطاء فرصة للقيادة الفلسطينية و الفصائل الفلسطينية بترتيب الاوراق في الساحة الفلسطينية قد يمكن له آثار مدمرة على استمرارية بقاء السلطة و بالتالي قد يؤدي الى ان الخياراها. الرئيس عباس هو مهندس اوسلو، اي من الناحية السياسية هو ليس مجرد رئيس منتخب لهذه السلطة حتى و ان انتهت و لايته ما يستوجب اجراء انتخابات لتجديد الشرعية بل الامر من ذلك هو صاحب المشروع السياسي الذي قامت على اساسه السلطة و هو من يؤمن بفكرة النضال السلمي و الاستقرار الامني كوسيلة لاسترداد الحقوق و اقامة الدولة. غيابه، خاصة اذا كان بشكل مفاجئ سيشكل ضربة قاسية لاستمرار السلطة و ان لم يؤدي الى ان الخياراها ، بلا شك سيعمل على تقصير عمرها.

الامر سيكون اكثر واقعية اذا ما اجتمع اكثر من عامل، من العوامل المذكورة اعلاه في نفس الوقت مما سيجعل حتمية ان الخياراها امر ممكن جدا من الناحية الواقعية.

## السلوك الاسرائيلي في حال انهيار السلطة

السياسية الاسرائيلية تجاه كيفية التعاطي مع السلطة الفلسطينية منذ انشاءها بنيت و ما زالت على اساس البقاء على هذه السلطة ضعيفة و لكن ليست لدرجة الانهيار. الاختبار الاكبر لهذه السياسية كان بعد ان الخيار عملية السلام في كامب ديفيد 2000 و ما تبعها من تداعيات ميدانية على الارض انتهت باضعاف السلطة الفلسطينية من خلال الاحتياحات و الاعتقالات و اقامة الجدار الفاصل و مئات الحواجز العسكرية المنتشرة في كل انحاء المناطق الفلسطينية. و على الرغم من ان الخيار العملية السياسية و دموية المواجهة بين الطرفين الا ان السياسة الاسرائيلية لم تصل الى مرحلة انهاء السلطة او الدفع لانهيارها بشكل كامل، لقد فضلت محاصرة رئيسها (الرئيس الراحل ياسر عرفات) في المقاطعه الى ان استشهد.

هذه السياسية حق الان ما زالت هي المعتمدة اسرائيليا، على الاقل من وجهة نظر المؤسستين الامنية و العسكرية في اسرائيل، حيث يعملون دائما على عدم وصول الضغوطات و الاجراءات الاسرائيلية الى مرحلة تؤدي الى احتيار السلطة او الدفع بقيادة الفلسطينية لاتخاذ قرار بحلها و "اعادة المفاتيح" الى الاحتلال الاسرائيلي.

العامل الاساسي الذي يجعل الاسرائيليون بشكل عام و المؤسسة الامنية و العسكرية بشكل خاص اتباع هذه السياسة هو الارياح الاسرائيلي من عدم تحملهم الاعباء الخدمية و الاقتصادية للسكان الفلسطينيين.

كما يتم وصف ذلك من قبل الكثرين، انه الاحتلال " ديلوكس" حيث في الوقت الذي تمارس فيه اسرائيل كل ما تريده كقوة احتلال الا انها لا تتحمل اي مسؤولية قانونية او اقتصادية كثمن للممارساتها تجاه الفلسطينيين و ارضهم و احتياجاهم الخدمية، و الامر من ذلك كله الرضا التام من حجم التعاون الامني او التيسير الامني مع السلطة الفلسطينية الذي يكفل لهم سيطرة غير مسبوقة على الوضع الامني بشكل افضل بكثير مما هو الحال في حال استمرار احتلامهم كما كان قبل قيام السلطة.

على الرغم من الرغبة و المصلحة الاسرائيلية في عدم احتيار او حل السلطة و لكن ، و كما تم ذكره سابقا ، و على الافتراض ان السلطة قد اهارات نتيجة ظروف معينة او تم اتخاذ قرار بحلها و اعادة " مفاتيحة" لاسرائيل، ما هي السياسية التي ستتبعها اسرائيل تجاه هذه المناطق؟

هناك ثلاث سيناريوهات على الاقل ربما ستلحاء اسرائيل لتطبيق واحد منها في حال احتيار السلطة او حلها.

اولا: السيناريو الاول و المفضل من الناحية الاسرائيلية هو تجنب عودة سيطرتها على الوضع و تحمل مسؤولية هذه المناطق كما كان عليه الوضع قبل انشاء السلطة. لا تريد اسرائيل ان تجد نفسها مرة اخرى تحمل مسؤولية تقديم الخدمات لاكثر من ثلاثة مليون و نصف فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية ( غزوة يعتبرون انفسهم انسحبوا منها و لم يعد لهم اي مسؤولية على السكان) . لا يريدون ان يتحملوا من جديد المسؤولية عن قطاعي التعليم و الصحة و الشؤون الاجتماعية و الخدمات البلدية..انه من احتياجات السكان. اسرائيل تريد احكام سيطرتها على المزيد من الاراضي غير الاهله بالسكان و تريد ان تبقى ممسكة بكل الخيوط الامنية .

و عليه، الخيار المفضل لدى اسرائيل في حال احتيار السلطة هو التحكم في الوضع عن بعد دون الحاجة للدخول بشكل فعلي لهذه المناطق، سيعتمدون في ذلك على تعزيز دور البلديات بحيث تكون قادرة على تقديم الخد الاقصى من الخدمات الضرورية و تملئ الفراغ الذي سينجم عن حل السلطة و تفكها. ستعتمد على المؤسسات الدولية التي من المفترض ان يتم تعزيز دورها خاصة مؤسسات الامم المتحدة و البنك الدولي و غيرها من المؤسسات الخدمية التي ستساعد في تحمل الكثير من الاعباء . كذلك لن تمانع من تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني التي تعنى بالأمور الاقتصادية و الاجتماعية.

في هذه الحالة ستتفرغ للموضوع الامني و كذلك ستواصل وضع يدها على الاراضي المصنفة "سي" و لن تسمح للفلسطينيين باستخامتها الا ما تسمح هي به.

هذا الامر ايضا سيكفل لها الاستمرار في السيطرة على حركة الفلسطينيين على المعابر، خاصة مع الكرامة( جسر الملك حسين) و كل ما يتعلق بتسريح السكان لضمان استمرار سيطرتها على حركة الفلسطينيين. و لان احتيار السلطة سيكون له تداعيات على الوضاع الاقتصادي سيما عشرات الالاف من الموظفين سواء كانوا عسكريين او مدنيين، فأن المصلحة الاسرائيلية ستقتضي تغيير السياسة الاسرائيلية تجاه التعاطي مع سوق العمالة الفلسطيني. ليس من المستبعد ان تلحاء

اسرائيل الى استصدار عشرات الالاف من تصاريح العمل وفق معايير امنية معينة لها علاقة بالسن و الحالة الاجتماعية لكي يشكل تعويضا فاعلا للدخل الذي كانت توفره السلطة الفلسطينية.

نجاح هذا الخيار يعتمد بالدرجة الاساسية ليس فقط على الرغبة الاسرائيلية بل يعتمد على العديد من العوامل و المقومات التي ستحدد ما اذا كان ممكن ام لا . على سبيل المثال طبيعة الوضع الامني الذي سيسود نتيجة اختيار السلطة و مدى استجابة السلطات المحلية و المنظمات الدولية للتعاون مع اسرائيل حتى و ان كان بشكل غير مباشر.

ثانيا: السيناريو الثاني الذي قد تلجأ له اسرائيل هو الاقدام على خطوات احادية الجانب كما فعلت سابقا في قطاع غزة. هذا يعني ان الحكومة الاسرائيلية قد تعلن عن ضم كل الكتل الاستيطانية الى اسرائيل بشكل رسمي، بما في ذلك الكتل الاستيطانية التي تحيط بالقدس و كذلك مستوطنة ارييل، وفي نفس الوقت استكمال بناء الجدار مع ما يرونه من تعديلات تخدم مصلحتهم و تفكيرك ما تبقى من مستوطنات متفرقة وضمنها الى الكتل الاستيطانية التي ستصبح جزء من اسرائيل و يطبق عليها القانون الاسرائيلي.

بعد اتمام هذه الخطوة تقدم اسرائيل على الاعلان عن عدم مسؤوليتها عن ما تبقى من مناطق فلسطينية و من الافضل ان يتم التنسيق مع الاردن حيث لن تمانع اسرائيل، بل ستتجاذب، ان يتولى الاردن المسؤولية عن هذه المناطق الفلسطينية ، خاصة ان اسرائيل على الاقل حتى الان تعتبر الاغوار منطقة استراتيجية لا تنوى الانسحاب منها مما يجعل التنسيق مع الاردن امر في غاية الاهمية.

في هذه الحالة اسرائيل تستطيع ان تخلص من مسؤوليتها تجاه السكان الفلسطينيين، تحطم آمالهم في الحصول على دولة على حدود 67. غزة تكون مفصولة بشكل كامل عن الضفة و الاهم من ذلك كله تبقى سيطرتها على القدس دون ان تكون مضطورة لتقديم اي تنازلات مستقبلية هناك.

المشكلة التي قد تعيق تنفيذ هذا المشروع هو قدرة الحكومة الاسرائيلية الحالية على اتخاذ قرار استراتيجي بتفكير مستوطنات و اخلاقه مستوطنين، على الرغم ان الكثير من المعارضين لهذه الخطوة ربما تصبح معارضتهم اقل تشديدا حين يتم ادخال العنصر الاردني كجزء من الحل، حيث سيعتبرون ذلك اهانة للحلم الفلسطيني في حصوله على دولة مستقلة و عاصمتها القدس الشريف.

ثالثا: السيناريو الثالث و الذي لا تريده اسرائيل و ستعنى جاهدة لعدم حصوله و هو ايجاد نفسها مرة اخرى متورطة في تحمل كامل المسؤولية لهذه المناطق و من كافة النواحي ، خاصة القانونية و الاقتصادية و الامنية، حيث ستجد نفسها امام خيار عودة الوضع الى ما كان عليه قبل انشاء السلطة الفلسطينية. هذا يعني عودة الحكم العسكري بشكل رسمي و تحمل المسؤولية كاملة عن حياة الفلسطينيين امام المجتمع الدولي.

هذا السيناريو غير المفضل على الاطلاق اسرائيليا ، ربما سيعيد الطرفين الى حالة من المواجهة الدائمة و سيفقد على الارجح الى حالة من الصدام الدموي المتواصل مما سيقي القضية الفلسطينية على رأس جدول الاعمال الاقليمي و الدولي.

عوده الاحتلال العسكري الاسرائيلي للمناطق الفلسطينية سيجعل قدرة اسرائيل على المناورة و استمرار نشاطها الاستيطاني و استغلالها للموارد الفلسطينية اكثر عرضة للانتقاد على ما هي عليه الان و هذا ما مستعين اسرائيل لتجنبه قدر المستطاع.

# تداعيات انهيار السلطة على الوضع الفلسطيني

انهيار السلطة سيقود بالضرورة الى تغيير جذري في منظومة العلاقات التي كانت سائدة خلال العقدتين الاخيرتين، خاصة في كل ما يتعلق بالعلاقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين سواء كان على الصعيد الميداني او السياسي و كذلك في كل ما يتعلق بمنظومة العلاقات بين القوى الفلسطينية الفاعلة على الساحة الفلسطينية.

## اولا: العلاقات مع اسرائيل ما بعد انهيار السلطة.

بغض النظر عن طبيعة السياسة التي ستنتهجها اسرائيل في حال انهيار السلطة ، هناك مجالين اساسيين لا تسمح اسرائيل لنفسها الانسلاخ عنهم. الاول فيما يتعلق بملف تسجيل السكان او ما يعرف بالشؤون المدنية ، على الاقل طالما اسرائيل تسيطر على المعابر الحدودية و تحكم بحركة الفلسطينيين و تنقلاتهم. الامر الآخر الذي على ما يبدوا سيقى ازلي و هو الموضوع الامني حيث لن تسمح اسرائيل لنفسها بأي حال من الاحوال التخلص من نشاطاتها الامنية داخل التجمعات الفلسطينية .

## الشؤون المدنية:

قبل انشاء السلطة الفلسطينية و خلال فترة الحكم العسكري للمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 ادارت اسرائيل ملف تسجيل السكان و ملف تسجيل الاراضي ( الطابو ) على اعتبارها القوة المسيطرة على الارض. ادارة هذه الملفات كانت من خلال ضباط جيش اسرائيليين و موظفين فلسطينيين محلين . بعد انشاء السلطة الفلسطينية، و كجزء من اتفاقات اوسلو تم انشاء هيئة الشؤون المدنية من الجانب الفلسطيني و التي انحصرت مسؤوليتها في الاشراف و التنسيق بكل ما يتعلق بالأمور المدنية بين الطرفين يقابلها من الجانب الاسرائيلي مكتب منسق شؤون المناطق في الحكومة الاسرائيلية و المسؤول فعليا عن متابعة و تنظيم العلاقة مع الفلسطينيين من خلال مكاتب التنسيق و الارتباط ( الادارة المدنية ) الموجودة في كل محافظة من المحافظات الفلسطينية.

من الناحية الفعلية لم يتغير سوى المسمى فقط و لكن الدور و المهام و الصالحيات بقيت كما هي، حيث مصطلح الحكم العسكري او الحاكم العسكري، و مصطلح الادارة المدنية او رئيس الادارة المدنية، و كذلك مصطلح لجنة التنسيق و الارتباط العليا او رئيس هذه اللجنة، من الناحية العملية تقود الى نفس المعنى حيث القاسم المشترك لها جميعا اما تابعة للجيش الاسرائيلي مباشرة و جميع من يعملون فيها هم ضباط عاملين في الجيش الاسرائيلي .

في حال انهيار السلطة ، و بغض النظر عن المسمى الذي سيطلقونه على هذا الجهاز الذي سيتابع شؤون العلاقة مع الفلسطينيين سيقى ما يعرف بمنسق شؤون المناطق و طوائفه هم الذين سيتابعون العلاقة مع الفلسطينيين سواء كان بشكل مباشر او غير مباشر، بشكل رسمي او بشكل غير رسمي، في كل سيناريو مقبل اسرائيل ستفرض على البقاء على سيطرتها على ملف تسجيل السكان و ملف تسجيل الاراضي في الضفة الغربية، خاصة الاراضي التابعة الى مناطق "سي" و التي احتفظت اسرائيل لنفسها بكل الملفات الخاصة بهذه المناطق و لم يتم نقلها للسلطة الفلسطينية حتى يومنا هذا.

اسرائيل فقط يمكن ان تتنازل عن تدخلها في كل ما يتعلق بالشؤون المدنية للفلسطينيين او على الاقل تقلص من هذا التدخل الى حد كبير هو فقط اذا ما تم التخلی عن سيطرتها على المعابر الدولية التي تربط الضفة الغربية بالعالم الخارجي، و بالتحديد تسليم المسؤولية الكاملة للجانب الاردني، او معنى اکثر شمولية فقط اذا تم اللجوء الى الخيار الاردني الذي يستند الى تولي الاردن كامل المسؤولية عن المناطق التي تقرر اسرائيل انها لا تريد ان تضمنها الى اسرائيل. هذا بطبيعة الحال اذا قررت اسرائيل اعتماد خيار ضم الكتل الاستيطانية و تفكيك المستوطنات المترفرفة و الانسحاب الى ما بعد جدار الفصل.

### **الوضع الامني ما بعد الامير السلطنة:**

ارتياح اسرائيل من الوضع الامني السائد في مناطق السلطة الفلسطينية ، سيمما في الخمس سنوات الاخيرة هو العامل الاساسي الذي يجعل اسرائيل حريصة على عدم وصول السلطة الى مرحلة الامير ، وفي كل مرة كانت تتعرض السلطة الى ضائقه مادية ناتجة بالدرجة الاساسية عن الاجراءات الاسرائيلية في منع تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية ، كانت الاجهزه الامنية الاسرائيلية هي التي تضغط على الحكومة الاسرائيلية بضرورة التراجع عن هذا الاجراء و بالتالي مساعدة السلطة في التغلب على جزء من مشاكلها الاقتصادية بما يضمن عدم الاميرها.

هذا الامر نابع بالدرجة الاساسية من الادراك الاسرائيلي ان الامير السلطة سيؤدي الى تغيير جذري في الوضع الامني بما لا يخدم المصلحة الاسرائيلية. التحديات الامنية ستكون كبيرة جدا بالنسبة للاسرائيليين في حال الامير السلطة . اهم هذه التحديات هي كيف ستعامل اسرائيل مع كميات الاسلحة الموجودة في يد اجهزة الامن الفلسطينية التي ستتفكم بمجرد الامير السلطة؟ و كيف ستعامل مع الالاف من العناصر العسكرية التي تم تربيتها خلال السنوات الماضية على ايدي خبراء امريكان و اوروبيين و اردنيين و التي بلا شك من المحتمل ان يتحول جزء منهم الى معادي لاسرائيل ؟

الامير السلطة سيعيد الوضاع الامنية الى ما كانت عليه قبل قيام السلطة الفلسطينية عام 1994 ، بكل ما يعنيه ذلك من عنف مسلح من ناحية و انتفاضة جماهيرية من ناحية اخرى. سيساعد في ذلك التنافس بين التنظيمات الفلسطينية بشكل عام، و حركي فتح و حماس بشكل خاص. المستفيد الاكبر ، على الاقل في بداية الامر من الامير من الامير السلطة هي حركة حماس التي ستتحرر من ملاحقة الاجهزه الامنية الفلسطينية لعناصرها و قياداته. صحيح ان اسرائيل لا تعتمد الا على نفسها في كل ما يتعلق بعملها الامني و الاستخباراتي و العسكري و لكنها خلال السنوات الماضية استفادت بشكل كبير من التعاون و التنسيق مع اجهزة السلطة الفلسطينية حيث حرصت الاخيرة في سياستها على عدم تكرار سيناريو قطاع غزة الذي انتهى بسيطرة حماس هناك.

### **ثانياً: انعکاس الامير السلطنة على الوضع الفلسطيني الداخلي**

العلاقات بين القوى الفلسطينية المختلفة مرت بالعديد من المراحل خلال العقدین الاخيرین ، وصلت هذه العلاقة الى ادنی درجة من الانقسام و التشرذم بعد الاقتتال الداخلي في قطاع غزة و الذي انتهى بسيطرة حماس العسكرية و تشکیل حکومۃ منفصلة في كثير من المناحي عن الحکومۃ في رام الله التي تم تشكیلها فور سيطرة حماس هناك في حزیران 2007. من الناحیة العملية اصبح هناك حکومتين و رئيسین للوزارء و جهازی قضاء کل و احد لا یعترف بشرعیة الآخر ، على الرغم ان المجتمع الدولي و المحيط الاقليمي تعامل فقط مع السطہة في رام الله باستثناء بعض الدول التي

تعاملت مع حكومة حماس و ان كان بشكل غير رسمي مثل قطر و ايران و النظام السوري حيث كان هناك مقر قيادة حماس في الخارج.

من الناحية العملية حماس تستفرد في قطاع غزة و تحظر اي نشاط لحركة فتح هناك الا في حالات نادرة . هذا الامر ايضا ينطبق على الضفة الغربية حيث لا تسمح السلطة و اجهزتها الامنية التي تسيطر عليها حركة فتح بالسماح لحركة حماس بالقيام باى نشاط تنظيمي او اجتماعي، او اي نشاط آخر خوفا من ان يتكرر سيناريو غزة في مناطق الضفة.

الانقسام من الناحية العملية ايضا عكس بنفسه على النشاطات السياسية على الصعيدين الدولي والاقليمي و أصبحت وحدانية التمثيل الفلسطيني في وضع مقلق بفضل استمرار الصراع و المناكفات بين القوى السياسية، خاصة بعد التغيرات التي حدثت في بعض الدول العربية خاصة في مصر و تونس التي اجريت بما انتخابات فاز بها الاخوان المسلمين الذين يعتبرون انفسهم اقرب الى حركة حماس منه الى حركة فتح و المنظمة .

الهيئات السلطة او حلها سيغير ايضا من منظومة العلاقات التي كانت سائدة خلال السنوات الماضية، و بالتحديد التي كانت سائدة منذ العام 2007.

### انعكاس الخيار السلطة على حركة حماس

ان من المرجح ان تستفيد حركة حماس من هذا الوضع و تستثمرة الى اعلى درجة في كثير من النواحي و الحالات ، منها:

اولا: في حال الخيار السلطة و الذي يعني اختيار الاجهزه الامنية التي كانت تناصر حركة حماس و تمنع منها ممارسة اي نشاط، حركة حماس ستكون طليقة من هذه القيود و ستعمل على ممارسة نشاطها الدعوية و الخزينة و ربما العسكرية دون قيود من السلطة.

ثانيا: اختيار السلطة سيفتح الطريق امام حماس لاعادة بناء ذراعها العسكري لاستخدامه في مواجهة اسرائيل، لادراكتها النام ان حصر المواجهة مع اسرائيل في هذه المرحلة يكسبها المزيد من الشعبية و الاحترام في الضفة الغربية ، و في نفس الوقت تشكل لها هذه القوة صمام امان في حال حدوث تطورات داخلية. تماما كما حدث في قطاع غزة حيث تعتبر حماس ان تحريرها هناك كانت ناجحة، حيث و خلال الانتفاضة الثانية اعادة حماس بناء قوتها العسكرية التي كانت تمارس نشاطها ضد الاحتلال و لكن في مرحلة معينة تم استخدام هذه القوة في صراعها مع السلطة و فتح في غزة.

ثالثا: من الناحية السياسية ، و في حال الخيار السلطة في الضفة الغربية ، حركة حماس سستعمى الى تثبيت حكمتها في قطاع غزة على اعتبار اها الحكومة الوحيدة الموجودة و التي تمثل الفلسطينيين حتى و ان كانت لا تستطيع ان تقدر اي شيء للمواطنين في الضفة الغربية. رئيس الحكومة في غزة سيتصرف على انه رئيس حكومة الشعب الفلسطيني على اعتبار ان غزة محربة و ان الضفة تخوض معركة التحرر من الاحتلال.

رابعا: اختيار السلطة سستثمرة حماس على انه الخيار للمشروع السياسي الذي تتبنته حركة فتح، و من الناحية العملية هو شهادة الرفاهة ليس فقط لاتفاقات اوسلو بل ايضا شهادة وفاة لنهج فتح السياسي الداعي الى اقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران 1967 من خلال المفاوضات. حماس ستدعى ان نهجها "المقاوم" هو النهج السليم، و هو النهج الذي حرر غزة و قادر على تحرير الضفة.

خامساً: بالنسبة لحركة حماس، انها سلطة سيفتح الباب على مصراعيه في معركة التمثيل الفلسطيني و السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية الذي يعتبر احد الاهداف الاستراتيجية لحماس. في حال انها سلطة ، و اضافة الى الصراع الميداني على الارض بين فتح و حماس، سيكون هناك صراع لا يقل اهمية بين الطرفين على قيادة منظمة التحرير ، بينما ان الغالبية العظمى من القيادة التاريخية لمنظمة التحرير اما اهنا ستعادر الضفة او تتأى بنفسها عم ممارسة العمل السياسي حيث سيفرز الميدان قيادات قادرة على تحمل اعباء المرحلة الجديدة.

### انعكاس انها سلطة على حركة فتح

انها سلطة سيعكس نفسه بشكل كبير جدا على حركة فتح باعتبارها القوة الفلسطينية الرئيسية و الفاعلة صاحبة المشروع السياسي في اقامة السلطة و التي اقامت كل سلوكها السياسي و التنظيمي و الجماهيري على اساس الحاج هذا المشروع. انها سلطة يعني بالضرورة انها المشروع السياسي الذي قادته حركة فتح خلال العقدتين الماضيين ، و عليه التداعيات لهذا الانها ستحدث تغيرات جوهرية في سلوك حركة في صفوفها المستقبلية سواء كان السياسي او الميداني ، و في نفس الوقت من المفترض ان يحدث تغيير جوهرى في صفوفها القيادية سواء كان الصنف الاول او الثاني الذي جزء منهم سيختفي عن الانظار لصالح قيادات اكثر شبابا و اكثر استعدادا لتحمل اعباء المرحلة المقبلة التي قد تكون اكثر تعقيدا. اهم التغيرات التي ستتعكس على حركة فتح في حال انها سلطة ستكون على النحو التالي:

اولاً: التداعيات السياسية على الحركة و الناتجة عن انها سلطة ستكون ذات ابعاد استراتيجية حيث سيعتبر هذا الانها بمثابة اعلان فشل نجاح فتح السياسي على مدار العقدتين الاخرين، هذا النهج الذي اعتمد على فكرة المفاوضات السياسية المباشرة مع اسرائيل و الاعتماد على النضال السياسي السلمي بعيد عن العنف لتحقيق هذا الهدف على امل اقناع المجتمع الدولي بضرورة التعاطف مع مطالب الشعب الفلسطيني، خاصة اقامة دولة المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 على ان تكون القدس الشرقية هي عاصمة هذه الدولة مع ضمان حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقا لما نصت عليه المبادرة العربية.

خلال العقدتين الماضيين اندمج غالبية العظمى من كوادر و عناصر حركة فتح بشكل يكاد يكون مطلق في مؤسسات السلطة الفلسطينية، خاصة كوادرها الامنية الذين يشكلون غالبية العظمى من الاجهزه الامنية، حيث اصبح هناك اعتماد شبه مطلق على مؤسسات السلطة خاصة من الناحيتين المالية و الامنية.

انها سلطة سيعني فيما يعني انها لم يفتح السياسي الذي مارسته خلال العقدتين الاخرين، ليس فقط من وجهة نظر خصوم الحركة السياسيين، خاصة حركة حماس، بل ايضا سيعتبر فشل من وجهة نظر كوادر الحركة و عناصرها الذين سيبحثون عن السبل و الوسائل لاعادة الحركة الى مكانتها الطبيعية كقائدة و رائدة للمشروع الوطني الفلسطيني. سيساعدون في ذلك الطبيعة البرغماتية التي تميز فكر حركة فتح و تحررها من اي ايديولوجية يمكن ان تقييد تفكير قيادتها.

ثانياً: عودة القيادات الميدانية. انها سلطة و بكل ما يعني من تفكك اجهزة السلطة الامنية و الاقتصادية سيعيد الى الواجهة القيادات الميدانية التي سرعان ما ستكتشف ان الظروف مهيأة و التربة باتت خصبة لظهور هذه القيادات في المدن و المخيمات الفلسطينية. تماما كما حدث في الانتفاضتين الاولى و الثانية مع الاخذ بعين الاعتبار بعض الفوارق في الظروف السياسية و الميدانية. يساعد في عودة القيادات الميدانية لأخذ دور رئيسي في مرحلة ما بعد انها سلطة ثلاثة عوامل رئيسية، الاول هو التنافس بين القيادات و التيارات المختلفة في حركة فتح حيث هناك من سيستمر هذا الامر

بأشكال مختلفة، و العامل الثاني هو التنافس بين القوى الفلسطينية المختلفة هدف كسب التأييد الجماهيري معها، خاصة بين حركتي فتح و حماس، و العامل الثالث هو طبيعة الصراع او الصدام مع قوات الاحتلال التي ستحاول التحكم في مجريات الاحداث قدر المستطاع كما حدث في العامين الاخرين من الانتفاضة الاولى و ما حدث بعد اجتياح مدن و مخيمات الضفة خلال الانتفاضة الثانية.

ثالثاً: الحفاظ على الذات من خلال تصعيد المواجهة مع الاحتلال. اهيا السلطة سيعتبر بالنسبة لحركة فتح انطواء مرحلة و بداية مرحلة جديدة ستكون اشبه بكثير بمرحلة ما قبل اتفاقات اوسلو في كل ما يتعلق بسلوك فتح السياسي من ناحية ، و الاهم من ذلك السلوك الميداني على الارض. لن يكون هناك خيار امام حركة فتح و بغض النظر عن حجم التغيرات التي ستحدث في صفوف القيادات العليا للحركة سوى الانخراط في العمل النضالي المقاوم للاحتلال متحررين من الالترامات و القبود السياسية الناجمة عن اتفاقات اوسلو و ما تبعها من التزامات.

ال الخيار المفضل و الاقل تكلفة هو محاولة التركيز على النضال السلمي اللاعنفي في مواجهة الاحتلال الذي سيشتد من قبضة و يعزز من وجودة العسكري و الامني لكي يملأ الفراغ الناتج عن تفكك الاجهزه الامنية للسلطة. لكن التجربة ثبتت ان امكانية ممارسة هذه الاشكال السلمية من النضال لا يصمد كثيرا امام ثقافة موجودة تؤمن بمحقها في المقاومة بكافة الوسائل بما فيها استخدام العنف. التجربة ثبتت خلال كل محطات المواجهة بين الفلسطينيين و الاسرائيليين ان الرغبة وحدها لا تكفي بفرض سلوك معين على الارض و ان سلوك الاحتلال سيساعد في اختصار الطريق و السير بشكل سريع نحو جولة جديدة اخرى من الصراع قد تكون طويلة بعض الشئ الى ان يتم ايجاد صيغة جديدة لحل القضية الفلسطينية بالطرق السلمية.

رابعاً: انعكاس اهيا السلطة على الوضع التنظيمي لحركة فتح. على افتراض ان هناك تيارات مختلفة في حركة فتح منها من تبني و قاتل في داخل الحركة من اجل تبني وجهة نظر السياسية التي مهدت الطريق الى توقيع اتفاقات اوسلو و التي على اثرها تم انشاء السلطة الفلسطينية، و ان هناك تيار آخر لم يؤمن بهذا النهج من خلال القناعة ان اسرائيل لن تعطينا سوى الفتات و ان الراعي الاساسي لهذه المفاوضات هو الولايات المتحدة لن تكون يوما منصه للحق الفلسطيني و سوف تقف دائما الى جانب اسرائيل. و على افتراض ان هناك تنافس بين الاجيال او ما يفضلون تسميته في حركة فتح تدافع الاجيال، و ان هناك تجربتين مختلفتين لحركة فتح و هي تجربة الخارج بكل ما تعنيه من خبرات سياسية و عسكرية و تجربة الداخل التي عمادها القيادات التي ترعرعت و اكتسبت تجربتها و شقت طريقها نطلقة من السجون الاسرائيلية. اهيا السلطة سيعني فيما يعني اجراء تغيير جذري في تركيبة قيادة حركة فتح، حيث ستتجدد الكثير من القيادات التاريخية نفسها لم تعد قادرة على مواصلة المشوار و التأقلم مع الوضع الجديد ، هذا اذا لم تتوصل الى قناعة لوحدها بضرورة التخلص عن مكانتها القيادية.

اهيا السلطة و الذي سيرافقه ان كان بشكل تدريجي عودة للمواجهة الميدانية على الارض و التي سيتكون حركة فتح في طليعتها قد يقود بعض القيادات الى اتخاذ قرار بنقل مركز حياتهم الى خارج الوطن. غياب الرئيس محمود عباس بصفته رئيسا للسلطة و رئيسا لحركة فتح و رئيسا لمنظمة التحرير و القائد العام لقوات سيكون له باللغة الامر على النظام السياسي الفلسطيني و تركيبته المستقبلية. من الناحية السياسية يعتبر الرئيس عباس من اكثر القيادات التي اثرت على النهج السياسي لحركة فتح بشكل خاص و الفلسطيني بشكل عام و هو اللاعب الاساسي الذي وقف خلف هذا النهج السياسي، اهيا السلطة و مع الاخذ بعين الاعتبار العمر الزمني للرئيس عباس لن يسمح له بمواصلة مشواره السياسي سيما انه عبر عن هذه الرغبة حتى بدون اهيا السلطة.

غيابه عن المشهد التنظيمي لحركة فتح و رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية سيفتح المجال امام التنافس الشديد سواء كان على قيادة حركة فتح او على قيادة المنظمة. من الصعب التخييل ان تتكر تجربة الرئيس عباس و التي سبقتها تجربة الرئيس الراحل ياسر عرفات بأن يحمل نفس الشخص كل مراكز القيادة الرئيسية للشعب الفلسطيني. رئيس لا يكر تنظيم سياسي و هو يعتبر حزب السلطة و هو نفس الشخص الذي يتراس السلطة و يترأس منظمة التحرير التي تعتبر مرجعية هذه السلطة. غياب الرئيس عباس سيعتبر نهاية مرحلة تاريخية و تنظيمية و بنوية هامة في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث ليس من المستبعد ان تتحقق القيادات الفلسطينية بما فشلت فيه بعد غياب الرئيس عرفات و ذلك من خلال عدم السماح بأن يتم تركيز كل هذه الواقع القيادي في يد شخص واحد كما هو الحال مع الرئيس عباس الان.

### انعكاس اهالي السلطة على المصالحة الفلسطينية

مفهوم المصالحة الفلسطينية او اباء حالة الانقسام الفلسطيني هو عودة الوضع الى ما كان عليه قبل سيطرة حركة حماس بقوة السلاح على قطاع غزة و الذي نتج عنه تشكيل حكومة في الضفة الغربية و ابقاء حماس على حكومة لها في قطاع غزة. مفهوم المصالحة يعني ايضا اجراء انتخابات تشريعية و رئاسية جديدة يجدد من خلالها الشرعية لهاتين المؤسستين بعد ان انتهت عمرهم القانوني. المصالحة تعني اجراء تغييرات جذرية في تركيبة منظمة التحرير و قيادتها وفقا للاتفاقات بين الاطراف الفلسطينية المختلفة و التي من المفترض ان تبدأ بأجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني بمشاركة حماس و الجihad الاسلامي.

الاهالي السلطة سيعيد صياغة مفهوم المصالحة الفلسطينية على اسس مختلفة مما كانت عليه في السابق، حيث سيفيبي عن الاختندة الفلسطينية على الاقل بندين اساسين و هو تشكيل حكومة الوفاق الوطني و اجراء الانتخابات التشريعية و الرئاسية. مفهوم المصالحة و اباء الانقسام سيعكس نفسه على الاقل على الحالات التالية:  
اولاً: اعادة بناء و هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية وذلك من خلال مشاركة كل القرى الفاعلة في الشعب الفلسطيني، سيما حماس و الجihad الاسلامي سواء في قيادة المنظمة او مؤسساتها. ما هو اكيد انه سيبذل الكثير من الجهد من اجل انجاز هذا الامر لما سيكون له من اهمية في مرحلة ما بعد اهالي السلطة على اعتبار ان منظمة التحرير هي الوطن المعنوي للفلسطينيين و هي الممثل الشرعي و الوحيد المعترف به عربيا و اقليما و دوليا. نجاح هذه المهمة لن يكون معتمدا فقط على رغبة الفصائل الفلسطينية المختلفة و مدى حرصهم على وحدة الموقف الفلسطيني بل ايضا سيؤثر عليه ما سيحدث من تطورات في الحالات السياسية و الاقليمية و الميدانية الاخري. الفشل سيعني احتدام الصراع حول وحدانية التمثيل بما يشكل خطورة حقيقة على وحدة الموقف الفلسطيني.

ثانياً: هل بعد اهالي السلطة و تفكيك مؤسساتها في الضفة ستبقى الحكومة المقالة في الضفة ام انه سيتم حلها ايضا على اعتبار انها جزء من السلطة الفلسطينية حتى و ان كانت تخضع و تدار من قبل حركة حماس؟ هل هذا الامر سيساعد في اباء شيخ دولة غزة المنفصلة عن الضفة ام ان اهالي السلطة في رام الله سيجعل من حكومة غزة اكثر اهمية باعتبارها الحكومة الوحيدة على الساحة و بالتالي يعزز من حالة الانقسام بين غزة و الضفة؟

ليس هناك سببا واحدا يجعل حركة حماس تتخلى عن حكومتها في غزة، و بعض النظر عن اي تطورات اخرى. في احسن الاحوال قد تسمع بمشاركة قوى اخرى بما في ذلك حركة فتح اذا رغبت في ذلك، و هذا احتمال ضعيف جدا، لكن طالما حماس تسيطر على قطاع غزة، و هي لن تتخلى عن السيطرتها الامنية، على الاقل في المدى المنظور، ستحرص على ابقاء حكومتها في غزة للالشراف على ادارة الامور هناك و بامكانها ان تدعى ان غزة محررة و هناك سيادة فلسطينية

و ان كانت تتعرض للاعتداء والانتهاك الاسرائيلي بين الحين و الآخر، لكنها موجودة، و ان الصراع هو على الضفة الغربية التي تخضع للاحتلال الاسرائيلي بشكل كامل.

هذه الرغبة قد تصطدم بواقع اكثر تعقيدا حيث بقاء الحكومة في غزة و بقاء سيطرة حماس عليها مرهون بالدرجة الاساسية بحالة الماء النسي على الجبهة مع الاسرائيليين. وفقا لتجارب الماضي ، وفي حال وجود صدام عنيف في مناطق الضفة لم يسبق ان استمر الماء في غزة و بالتالي رغبة حماس في الحفاظ على حكومتها و سيطرتها على قطاع غزة سيكون مرهون بمدى رغبتها و قدرها في التحكم. مجريات الامور بعيدا عما يحدث في الضفة الغربية.

ثالثا: ما سيحدث في الميدان في الضفة الغربية هو الذي سيحدد طبيعة العلاقة بين القوى الفلسطينية المختلفة. و في ظل الاميار السلطة و الذي سيتبعة تعزيز الوجود العسكري و الامني الاسرائيلي بكل ما يعني ذلك من حالات الصدام و المواجهات و الاعتقالات و الاصابات سيؤدي هذا الامر الى صياغة نمط خاص من العلاقات بين القوى، خاصة بين حركتي فتح و حماس. من ناحية سيوحدهم الهم و المشترك و المصير المشترك، و ستتوحد لهم ظروف الاعتقال القاسية حيث سيرتفع عدد المعتقلين بما يقترب الى ما كان عليه خلال الانتفاضتين و ربما يزيد عن ذلك. في نفس الوقت سيكون هناك حالة من التأثير الشديد بين القوى و الفصائل المختلفة ، سيما بين فتح حماس حول السيطرة على الشارع الفلسطيني و التحكم في سياق الاحداث في محاولة للتاثير عليها و تغييرها قدر الامكان. بما يعتقدون انه يخدم مصلحتهم. هذا الامر قد يولد الكثير من بؤر الاحتكاك الميدانية التي قد يساعد الاحتلال في تعويضها و انتشارها من منطلق اشغالهم في الصراعات الداخلية التي تحمله اكثر قدرة و فاعلية على التحكم في مجريات الامر و السيطرة عليها.

## الوصيات:

اولا: الاميار السلطة يعني بالنتيجة الاميار العملية السياسية التي قامت على اساس حل الدولتين من خلال المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني و الاسرائيلي، خاصة ان الحكومة الاسرائيلية و المسيطر عليها من قبل قوى اليمين ستعمل على استثمار هذا الوضع من اجل تعزيز الاستيطان و فرض حقائق جديدة على الارض يجعل من خيار حل الدولتين امر غير قابل للتطبيق. هذا يعني ان على القيادة الفلسطينية ان تأخذ بعين الاعتبار طرح البديل للشعب الفلسطيني و الذي قد يكون التخلی عن حل الدولتين و المطالبة بحقوق المواطن الكاملة في ظل دولة ثانية القومية.

ثانيا: على الرغم من حالة العجز الذي تعانيه السلطة، و على الرغم من ان انشاءها جاء على اساس مؤقت و لفترة زمنية محددة يتنتقل الفلسطينيون بعدها الى دولة كاملة السيادة الان بقاء السلطة الفلسطينية، و على الرغم ان الاحتلال الاسرائيلي استفاد من بقاء السلطة بشكلها الحالى ، الا ان بقاء السلطة و استمرارها هو مفيد للشعب الفلسطيني و يخدم مصلحته، و طالما الامر متعلق بأيدي الفلسطينيين يجب ان لا يداروا هم بأنفسهم بالاقام على حلها.

ثالثا: في حال الاميار السلطة و لضمان عدم تكرار بعض الظواهر السلبية التي كانت مصدر ازعاج و ارباك للشعب الفلسطيني و استنادا الى استخلاص العبر و الدروس من تجارب الشعب الفلسطيني السابقة، خاصة خلال الانتفاضتين الاولى و الثانية يجب ان يكون هناك تنسيق بين القوى المختلفة على اساليب و طرق النضال الفلسطيني في مرحلة المختلفة لكي لا يكون هناك مجال للمتسلقين على حساب معانٰيات و عذابات ابناء الشعب الفلسطيني.

رابعاً: على اعتبار القيادات السلطة سيقود الى وضع امني قد يصل الى درجة من الصراع الدامي، و من منطلق الاستفادة من تجرب الشعب الفلسطيني السابقة يجب ان يكون هناك حرص شديد على عدم الانجرار الى اشكال من العمل التي قد تلحق الاذى بالشعب الفلسطيني و نضاله العادل و تحوله ظلما من ضحية الى جلاد. لذلك يجب تركيز النضال الفلسطيني بعيدا عن المساس بالمدنيين ، خاصة النساء و الشيوخ و الاطفال.

خامساً: في حال القيادات السلطة و اذا ما قررت اسرائيل عدم الاعتراف بمسؤوليتها المباشرة عن اوضاع الفلسطينيين كقرة احتلال يجب عدم التعاون بأي شكل من الاشكال مع اي سياسة اسرائيلية تهدف الى مساعدتها في التخلص عن مسؤوليتها تجاه الفلسطينيين. الشعب الفلسطيني يجب ان يكون جاهزا للمحاولات الاسرائيلية التي ستسعى الى استنساخ روابط قرى جديدة او روابط مدن جديدة .

سادساً و اخيراً: ضمان استمرار قضية الشعب الفلسطيني هي في وحدته و تمسكها سواء كانت وحدته السياسية او الاجتماعية، لذلك و بغض النظر عن تداعيات القيادات السلطة يجب ان لا يفقد الشعب الفلسطيني البوصلة لكي تبقى قضيته حي الى ان يتم التوصل الى حل سياسي عادل يكفل له حياة كريمة على ارضه. السلطة سواء استمرت في عملها او انحرفت هي اداة من الادوات التي تهدف الى اقامة الدولة الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية.

## تعليق 1

**د. أيمن دراغمة** (عضو مجلس تشريعي عن كتلة التغيير والاصلاح، حاصل على درجة الدكتوراة في الكيمياء من جامعة دلهي في الهند عام 1967)

بداية أود الإشارة إلى أن التطرق لموضوع "حل السلطة أو اختيارها" من قبل العديد من الباحثين ومراكز الدراسات ليس بجديد، ومرده في جميع الأحوال الشعور بعجز السلطة وفشلها في تحقيق أهدافها وأولها المدف السياسي الذي وجدت من أجله وفقاً لاتفاقية أوسلو وهو قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967.

وتراوح الموقف من حل السلطة بين مؤيدٍ وذلك بناءً على عدم وجود أفق سياسي وانسداد فرص المسار التفاوضي، ولأن السلطة فاعليتها ضعيفة فهي تعاني من الترهل والفساد، وتحمل المواطن أعباءً مالية كبيرة في ظل ارتفاع الأسعار وقلة الأجور وانكماس الاقتصاد وركوده، وأيضاً يرى البعض أن السلطة تحولت لوكيل أمني ينوب عن الاحتلال وقد ساهمت في تعميق دور م.ت.ف، وفي نفس الوقت عجزت عن تمثيل الفلسطينيين في الخارج والوقوف على مطالبهم، ولكن المعارضين خل السلطة ينطلقون من أنها إنجاز وطني ومؤسسة جاءت أثر نضال الشعب الفلسطيني، وأن اختيارها سيكون له تداعيات كارثية على مستقبل الشعب الفلسطيني.

تداعيات اختيار السلطة لأسباب مختلفة تختلف عن الآثار المترتبة على حلها حيث أن السيناريو الأول يراد منه إلقاء المسؤوليات تجاه الفلسطينيين في وجه الاحتلال، والاستعداد لإدارة صراع جديد، بينما اختيار السلطة أمراً غير مخطط له ولذا تداعياته على الحالة الفلسطينية ستكون صعبة.

### احتمالية اختيار السلطة:

لقد ذكر د. أبو زايدة الأسباب التي ممكن أن تؤدي إلى اختيار السلطة، وأنا أتفق معه في أن الفشل في الوصول إلى حل سياسي يرضي الشعب الفلسطيني هو أهم عامل يمكن أن يحرّك الجماهير الفلسطينية لأخذ المبادرة ووضع حد لسياسة ومسار المفاوضات، ولكن حدوث هذا السيناريو ليس بالضرورة أن يؤدي إلى اختيار السلطة، لكنه بالتأكيد سيؤدي إلى ضعفها ولِيْ عنق برنامجهما وسياساتها خاصة في المجال السياسي والأمني، فهدم السلطة ليس هدفاً شعبياً فلسطينياً، لكن إصلاح السلطة يشكل هدف جامع.

أما فيما يتعلق بتأثير تحقيق الوحدة وإنماء الانقسام فالبرغم من أنها مرفوضة من قبل الاحتلال وأمريكا، لكن يلاحظ أن وتيرة الرفض الأمريكية لم تعد شديدة كالسابق خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تأثير الموقف الأوروبي الحالي من المصالحة فإن هذا يضعف موجة الرفض الإسرائيلي ويخفض من نبرتها ووتيرتها.

أما فيما يتعلق باحتمالية اختيار السلطة كنتيجة لwave من العنف لها ارتدادات، فلا أقلل من امكانية حدوث ذلك وتأثيره خاصة وأننا شهدنا وعشنا أيام احتياج الضفة الغربية بعد اتفاقية الأقصى وما تخللها من المس بكل مكونات السلطة ابتداءً من استباحة مؤسساتها وهدم مقراتها وانتهاء بمحاصرة الرئيس المرحوم أبو عمار وإغتياله مسوماً. إلا أننا متلقون على أن الإسرائيليين وفي أصعب الظروف لم يعاصروا بمقدم السلطة لتلقي التداعيات والآثار المترتبة على ذلك. وأختلف مع د. أبو زايدة فيما يتعلق بسيناريو استقالة الرئيس أبو مازن وغيابه عن المشهد السياسي وتأثيره على اختيار السلطة فأنا أقلل من احتمالية أن تؤدي الاستقالة منفردة إلى اختيار السلطة إلا إذا كانت قراراً من حرّكة فتح للذهاب

لسيناريوهات أخرى، وطبعاً لا أقلل من تداعيات الاستقالة الفجائية الفردية وحالة الإرباك التي ستتركها، لكن لا أظن أن الرئيس نفسه من مؤيدي إنهاء عقد السلطة.

وأنا أستبعد أن يؤدي أيّاً من الأسباب المذكورة منفرداً إلى اهيار السلطة، لكن ممكن أن تجتمع عدة عوامل في وقت واحد وتشكل حالة ضغط تؤدي إلى هذا الانهيار.

### **السلوك الإسرائيلي في حال انهيار السلطة:**

اتفق مع د. أبو زايدة بأن سياسة الاحتلال تجاه السلطة تقوم على تسخير السلطة واستخدامها دون السماح لها بالتطور لأبعد من القيام بدور وظيفي إداري ومالى وأمنى، وفي أحسن الأحوال يمكن أن تتحول لحكم ذاتي.

وفيمما يتعلق بالسيناريوهات التي قد تلحّاً لها إسرائيل في حالة حدوث انهيار للسلطة فنظرياً كل السيناريوهات المذكورة محتملة ولكن أميل إلى أنه لم يتسنّ على استعداد لتكرار سيناريو الخروج من غزة فهناك استخلاصات ظهرت تشير إلى ذلك فترك فراغ أمني يشكل عنبة التفكير بأي سيناريو عند المؤسسة الإسرائيلية، خاصة وأنهم وصلوا إلى قناعة بأن الخروج من غزة كان له ثمن أمني باهظ، فما بالك والوضع بالنسبة لهم في الصفة ربما سيكون أكثر خطراً، وعليه فإن مسألة الانسحاب من طرف واحد خلف الجدار ممكنة الحدوث في حالة وجود السلطة أو طرف آخر يتولى المسؤولية الأمنية، ولذا سيحرضون على ملء الفراغ بوسائل بديلة عن السلطة، إما بإعادة المسؤولية الإدارية والخدماتية للأردن في حالة قبوله بالتورط في هذا السيناريو تحت الضغط أو باستقدام قوات دولية وهو احتمال ضعيف لصعوبته حيث يتعامل الفلسطينيون معها كقوات احتلال، أو بمحاولة إيجاد قوات لخد فلسطينية. وأنا أتوقع أن السيناريو الثالث والذي يرى د. أبو زايدة أن إسرائيل ستسعى جاهدة لعدم التورط فيه وهو العودة المباشرة للتواجد في الصفة وإدارة شؤونها هو الأكثر خطراً فمع أنه ليس الخيار الأفضل بالنسبة لهم لكن ربما يعد السيناريو الأسهل في حينه وأقلها خطراً من منظور أمني إسرائيلي خاصة إذا ترافق ذلك مع وجود مؤسسات دولية خدماتية وتم منح المجالس البلدية مزيداً من الصالحيات وصاحبها حملة دعائية بأنه وجود مؤقت والتزام بالمسؤولية الإنسانية والقانونية الدولية مع تحسينات وتسهيلات في الوضع الاقتصادي والحياتي للسكان.. ويرافق ذلك الاستمرار في البحث عن بدائل وحلول.

### **تداعيات انهيار السلطة على الوضع الفلسطيني:**

#### **أولاً: العلاقة مع الاحتلال:**

في حال انهيار السلطة ستعمد "إسرائيل" إلى ملء الفراغ وإنجاد إدارة بديلة لإدارة شؤون المناطق المحتلة وستعتمد لضرب فصائل ورموز العمل الوطني من خلال حملة اعتقالات واسعة، وستسعى إلى خلق الفوضى وغياب الأمن، وتشجع ظواهر البلطجة والسرقات والخواوات وغيرها لاضعاف الروح المعنوية للسكان ليسهل تحرّعهم للحلول البديلة، لكنها بالطبع ستحافظ على تقديم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وسیر وجهاز شرطة ومكاتب الشؤون المدنية.

فيما يخص الوضع الأمني، فالحالة ستكون شائكة ومعقدة سينشأ حالة من عدم الأمن والاستقرار، وربما تسود مظاهر الفلتان الأمني من جديد، وستجد الحركات الفلسطينية بما فيها فتح نفسها أمام سؤال هام حول برنامجهما في المرحلة الجديدة، ولذا فالاشتباك مع الاحتلال والمستوطنين ربما يتضاعد وربما نشهد موجة من العنف والعنف المرتد في كلا الاتجاهين، وربما يكون من نتائج ذلك هجرة معاكسة من المستوطنات للداخل، وانتشار أعداد كبيرة من جنود الاحتلال وزيادة التواجد الأمني في القرى والمدن والمخيمات، البحث عن قيادة بديلة سيستمر من قبل الاحتلال، وسنشهد حراكاً دولياً للبحث عن مخرج لتهيئة الحالة واستيعابها.

## **ثانياً: انعكاس اختيار السلطة على الوضع الفلسطيني الداخلي:**

من ناحية نظرية اختيار السلطة سيوفر بيئة جديدة تسمح للحركات الفلسطينية بإعادة النظر في شكل النظام السياسي الفلسطيني، ورؤيتها للوضع الجديد وستخضع الفصائل لضغوط شعبية فلسطينية لترتيب أوضاعها وبناء البيت الفلسطيني على أسس تلي طموحات الجمهور، خاصة وأن ذلك يحدث في ظل استمرار موجة الربيع العربي واستمرار تأثيرها على المزاج الشعبي.

وأتفق مع د. أبو زايدة في أن حركة حماس ربما سستغل هذه الأوضاع بإعادة بناء مؤسساتها وجهازها العسكري في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فستعتبر الحكومة الفلسطينية نفسها، حكومة الشعب الفلسطيني، وستدعو حركة حماس لتبني خيار المقاومة والإسراع بإعادة بناء م.ت.ف.

الخلاف بين فتح وحماس ربما يبقى مشرعاً باهه وإغفال هذا الملف يعتمد بالدرجة الأولى على موقف حركة فتح وقبلها وتسليمها بفشل خيار المفاوضات والاستعداد للشراكة مع حماس وبقية الفصائل في إعادة بناء م.ت.ف، وأظنه سيأخذ وقتاً ليس بالقصير لحين انتهاء حركة فتح من استيعاب تأثيرات المرحلة.

بالنسبة لوضع حركة فتح الداخلي، فهناك عدة تغيرات محتملة، في البرنامج والتنظيم والعلاقات، فنقل القرار ربما يتنتقل للخارج أو لغزة، وستعمل فتح جاهدة على إعادة تشكيل بيتها التنظيمية، وستبرز مسألة نقاش البرنامج السياسي للحركة، وربما تسعى قيادات ميدانية في الضفة لإعادة بناء كتائب شهداء الأقصى لممارسة دورها في مقاومة الاحتلال.

أتوقع أن يتراجع دور حركة فتح في قيادة التمثيل الفلسطيني واحتكار مؤسسات م.ت.ف، ولكن ستحتاج لوقت ليس بالقصير للاستجابة لدعوات الوحدة وإعادة بناء م.ت.ف، بسبب حالة الإرباك، وعدم الاستعداد للتسليم لحركة حماس بقيادة المشروع الوطني الفلسطيني. ويتراافق ذلك مع ظهور ظاهرة التنظيمات داخل حركة فتح وستسعى قيادات مهمشة في الخارج لأنجد دورها القيادي من جديد وربما تكون الفرصة سانحة لعودة دور القيادي المفصول من الحركة محمد دحلان.

أما بالنسبة لقطاع غزة، وسلوك حركة حماس، فهناك أكثر من احتمال منها مثلاً تشكيل حكومة وحدة فلسطينية يشارك فيها الجميع بما فيها أعضاء من فتح، وليس مستبعداً أن تعلن حركة حماس عن القطاع كيان سياسي مستقل، أما ما أشارد له د. أبو زايدة عن التفكير بحل الحكومة المقالة في غزة فهو سيناريو مستبعد لأنه سيولد حالة فراغ في منطقة معزولة ومحاصرة يكون لها تداعيات كارثية.

موقف فلسطيني الشتات لن يتعد عن حالة الانتظار والترقب، وربما نشهد جهود من بعض النخب لقيادة مبادرات لإعادة بناء البيت الفلسطيني الموحد أو البحث عن حلول بدائل.

ربما يصاحب حالة اختيار السلطة في الضفة انفراجاً في العلاقات العربية والدولية مع غزة وتحفيض الحصار وتقديم المساعدة للتخفيف من حدة الأزمة ولربط الفلسطينيين بعنوان قائم.

موقف الدول العربية سيكون كالعادة متباين، لكن ربما الجامع المشترك في الموقف هو الابتعاد عن تحمل مسؤولية القضية الفلسطينية، والتركيز على ضرورة توحد الفلسطينيين وإعادة الدور لمنظمة التحرير الفلسطينية.

## **التوصيات:**

أتفق مع د. أبو زايدة بأن أهيأ السلطة يعني فشل خيار التسوية، ولذا على القيادة أن لا تنتظر ذلك اليوم لتعلن فشل خيار المفاوضات، وأرى أن خيار الدولة الواحدة لا يُشكل بديلاً لأنه مرفوض اسرائيلياً، ولا يليي الطموحات الفلسطينية.

بالنسبة لمناقشة حل السلطة، فالمطلوب إصلاح السلطة ومعالجة مظاهر الفساد والترهل والأهم من ذلك إعادة النظر في شكل النظام السياسي ككل، وموقع السلطة فيه، بإعادة تعريف م.ت.ف، ورسم دورها وهيكليتها وإعادة بناء مؤسساتها بمشاركة الجميع لتكون مثلاً جمعاً عليه للشعب الفلسطيني.

## تعليق 2

### د. عزمي الشعبي (مفوض مؤسسة الاتصال من أجل النزاهة والمساءلة- امان، عضو مجلس شريعي سابق، وزير سابق للرياضة والشباب)

اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات الأولية:

- **أولاً:** إن الإنطلاق من فرضية أن أوسلو كان يستهدف إقامة دولة فلسطينية غير دقيق. إن مصير المرحلة الانتقالية نهاية المفاوضات أشارت إلى خيارات ومصير مفتوح الاحتمالات بما فيه إمكانية نشوء دولة وليس إقامة الدولة بشكل محدد وفقاً للنصوص المكتوبة والمعلن عنها من قبل الأطراف الإسرائيلية الرسمية أما الجانب الفلسطيني فقد اعتبر أن المهد هو إقامة دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل وعلى حدود 67 وحل متفق عليه بشأن عودة اللاجئين لتنفيذ قرار 194 وقد أشار الأخابو مازن (محمد عباس) والذي كان عراب الاتفاق إلى عدم اليقين من قيام الدولة إذا لم نحسن التصرف في متابعة وتنفيذ الاتفاق وذلك في إجتماع المجلس المركزي الذي حرر الموافقة خلاله على إتفاق المبادئ والإطار (أوسلو).

- **ثانياً:** هل صحيح كما أشار الأخ العزيز الدكتور أن العلاقة الأمنية (تنسيق امني) اليوم أكثر عمقاً وإتساعاً بين السلطة وإسرائيل؟

أعتقد أنها كانت في أعوام 1995-2000 أكثر، وبعد إجتياحات شارون تمت العودة للسيطرة الإسرائيلية المباشرة وببدأت إسرائيل تعتمد على دورها المباشر في الجانب الأمني وبشكل خاص الاستخباري وجمع المعلومات في مناطق السلطة بما فيها مناطق "A"، ولا أوفق أن المنظومة الأمنية هي الركيزة الوحيدة لبقاء السلطة.

- **ثالثاً:** لا أعتقد أن شخصية الرئيس أبو مازن بإمكانها اعتزال الحياة السياسية وترك السلطة تنهار بسبب إحتفائه الشخصي المباشر لأن أبو مازن صاحب مشروع سياسي وصريح في آلية تحقيقه من خلال المفاوضات، وأعتقد أنه في السنة الأخيرة بدأ بيدي رغبه في التمسك بالسلطة بعكس الفترات السابقة والتي أبدى تعفناً عنها.

- **رابعاً:** لا اعتقد أن خيار حل السلطة يمكن أن يأتي بقرار من المنظمة أو قرار من رئيس السلطة بسبب فشل المفاوضات وأعتقد أن الأسباب التي وردت في الورقة لا تبرر لاختيار السلطة ويبقى موضوع اختيار منظومة الأمن من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى إضعاف السلطة.

هذه الملاحظات لا تمنع أنني أتفق على ما ورد في الورقة من توقعات وتحليلات وبشكل خاص:

1. إن مصلحة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني عدم اختيار السلطة بغض النظر عن مبرر كل طرف.
2. إن مطلب التنسيق والإستقرار الأمني يتطلب وجود أحد أشكال سلطة عامة لها بعض المشروعية حتى لو كانت ضعيفة أو شكلية ولكن بالتأكيد ليس البلديات.
3. إن التوقعات في حال ضعف السلطة، إن حركة فتح ستضعف وحماس ستقوى في الضفة وأولوية إسرائيل ستمسك بموضوع التحكم والسيطرة بحركة السكان وسجلهم وضمان السيطرة الأمنية إضافة إلى عملية البناء في مناطق C والقدس، وإن للأخيار أسباب عدة أتفق على بعضها ولا أتفق على بعض ما ورد من أسباب.

أما خيارات وسيناريوهات إسرائيل الإستراتيجية بشأن موقفها الرسمي على ضوء اختيار السلطة أو حلها فانا لا أرجح أي من الخيارات الثلاث كما وردت في الورقة واعتقد أن الخيار الأقرب هو خيار آخر يعتمد -بقاء شكلي للسلطة وتركيز على تعميق سياسة إسرائيل الخاصة بالاستيطان والقدس والأغوار وتوسيع وتعميق السادة الإسرائيلي على القدس وأجزاء من الضفة.

وسوف أستعرض الخيارات كما وردت في الورقة:  
الخيارات الثلاث... ولماذا لا يكون خيار رابع

• **الخيار الأول: هل يمكن أن تقاوم البلديات والمؤسسات في الدولة الفراغ الذي ستتركه السلطة؟**

لا اعتقد ذلك، لأن المجالس البلدية ليست حكومات محلية ذات قدرات، عام 76 البلديات لعبت دور وطني وليس خدمatic وذلك موضوع مختلف.

ولا تستطيع أن توفر الخدمات الأساسية مثل التعليم، الصحة، الاتصالات، الماء، الكهرباء، وعليه فان الشرط الأساسي لإمكانية هذا الخيار يتطلب بقاء الشكل الرسمي للسلطة حتى لو كانت ضعيفة وبالتأكيد فإن تجربة روابط القرى الفاشلة درس لإسرائيل.

ويعنيهذا قيام شبه دولة في غزة وحكم ذاتي منقوص في الضفة  
الأمر الذي سيعزز من دور حماس والمعارضة في المنظمة الأمر الذي سيفشل أي شكل للحكم الذاتي لاحقاً.

• **الخيار الثاني: خيار المجاز حل مع الأردن:**

مرفوض أردنياً لأسباب تتعلق باستقرار النظام نفسه ولا يوجد قيادي إسرائيلي قوي مثل شارون يكرر عملية انسحاب خاصة أن موضوع ضمان الأمن في الأغوار سيطلب درجة تنسيق أردني إسرائيلي عالي ومكشوف وبالتالي فان التوجه بهذا الشكل سيعيد الضغط لإعادة التمسك بالمنظمة كممثل شرعي وحيد ويقويها وهذا يتعارض مع هدف حل ينهي القضية الوطنية، ولا يمكن لحكومة نتنياهو تنفيذ فكرة شارون بالانسحاب إلى ما وراء الجدار وإقامة دولة الكوانتونات لأن هذه الحكومة بتركيتها لا تتفق على فكرة الخلل على أساس الدولتين، وهذا قد يؤدي إلى إستقالة الحكومة الإسرائيلية ونهاية عهد نتنياهو، وتعطيل أي حل لفترة من الزمن.

• **الخيار الثالث: عودة الاحتلال:**

هذا خيار لن تقدم إسرائيل عليه ما لم تجبر بالقوة إلى التورط بشكل علني من قبلها فيه وذلك لوجود مقاومة مسلحة فعالة تعتمد على موقع دعم وإنساد من عناصر قيادية في السلطة، وهذا لا يبدو ممكناً بسبب مجموعة المصالح لأفراد وقيادات المنظمة والسلطة والفصائل.

- الخيار الرابع: وجود سلطة ضعيفة منهكة تستعد إلى تأمين موازنات وموارد بسبب الدعم المالي الدولي وتعاون إسرائيل في تحويل الإيرادات الفلسطينية التي تقوم للحصول عليها باليابا:

- ستتجاهد إسرائيل لإبقاء شكل ورموز السلطة بقدر المستطاع بما فيهم الرئيس أبو مازن.
- وتستمر في استخدام إستراتيجية العصا والجزرة في مناطق أ.
- ستنشغل حالة الفرضي لتعزيز واقع الاستيطان في الكتل الاستيطانية من خلال توسيع أفقى على طول خط 67 إضافة لربطها بإسرائيل قانونياً.
- اتخاذ خطوات خاصة لتعزيز عملية التهويد في القدس الشرقية وخاصة تحت الأقصى أو حتى داخله.
- تعميق التواجد الأمني على منطقة الأغوار ونهر الأردن وتحكم السيطرة على المعابر.
- إبداء مرونة شكلية للاستعداد للتفاوض وتحميل الفلسطينيين ضعف قيادة الشعب الفلسطيني بسبب الانقسام إلى عدم التقدم في المفاوضات.

#### استخلاص وتحليل بحاجة إلى تدقيق:

- سبب اختيار المفاوضات (تطبيق أوسلو) يعود من وجهة نظرى إلى فترة ما بعد مقتل رابين إلى عاملين:
    1. عدم موافقة الليكود على مبدأ إمكانية قيام دولة فلسطينية الأمر الذي استمر حتى اليوم وأدى في مرحلة لاحقة لانشقاق شارون وتشكيل كاديميا الأمر الذي جعل المفاوضات في عهد الليكود كسب وقت لإسرائيل والليكود يسير نحو اليمين وإذا وافق نتنياهو على الدولتين فإنه سيطرد من الليكود.
    2. في مرحلة تبؤ باراك الحكومة (عمل) غير الآلية التي اعتمد عليها أوسلو والقائمة على التدرج بانسحاب الاحتلال وقواته وتوسيع دور السلطة وصلاحيتها إلى حلزمة شاملة مباشرة لجمع القضايا وإنهاء الصراع (كامب ديفيد) الأمر الذي افشل المفاوضات وأدى إلى نشوء الانتفاضة الثانية الأمر الذي أطاح بخرب بالعمل وبالرئيس عرفات، وصعد شارون صاحب مشروع تحديد شكل المشروع الصهيوني ومحيطه الأمني بغض النظر عما سيفعله الفلسطينيون لبقاء الأرض التي سيقيها لهم للإقامة عليها حتى لو سموها دولة.
  - لا اعتقد أن الحكومة الإسرائيلية الحالية والتي تفتقد إلى قائد مثل شارون يمكن أن تلحاً إلى تبني الخيار الثاني والذي يشير إلى الانسحاب أحادي الجانب كما فعل شارون ذلك في قطاع غزة.
  - من الصعب توقع تعايش ظاهرة الفوضى المسلحة مع المقاومة الشعبية لأن الفرضي المسلحة تؤدي إلى صراع دموي مر في مثل هذا النوع من الصراعات لا يمكن تطوير مقاومة شعبية تحتاج إلى مشاركة وحشد المواطنين وإشراكهم بأدوات سليمة وخلقة في الصراع والتصدي للمشروع الصهيوني.
- الأثر على العلاقات الفلسطينية الداخلية:  
إن إيمارات السلطة وضعفها سوف يؤدي إلى:

- تعزيز كيان سلطة حماس في قطاع غزة وازدياد القناعة بضرورة التأسيس لعلاقة فدرالية بين الضفة والقطاع الأمر الذي قد يقسم حماس بين غزة وبين من يريد إعادة العلاقة مع إخوان الأردن من قيادات حماس في الضفة أو الشتات.
- ازدياد توجه الجبهة الشعبية وبعض المستقلين باتجاه التخلص عن حل الدولتين والدعوة إلى الدولة الواحدة ومكافحة نظام الإبراهيم.
- تعزيز المطالبة بالمقاومة الشاملة من قبل حماس والمقاومة الشعبية من حركة فتح وبقایا القوى اليسارية (الديمقراطية وفدا وحزب الشعب والمبادرة).
- استمرار الدعوة لإصلاح المنظمة دون أمل بسبب التفتت والشتت للفلسطينيين وإلى البرنامج الوطني الأمر الذي سيؤثر على موضوع التمثيل بشكل سلبي خاصه أن حماس قد تجد في ذلك فرصة لتعزيز دورها التمثيلي الأمر الذي يتطلب اعتمادها واستعدادها للمشاركة السياسية وليس التطرف نحو المقاومة العنيفة خاصة إذا ما تم قبولها عربياً.

### اثر اهيار السلطة على حركة فتح

قيادات فتح المتوفدة بما فيها اللجنة المركزية واعضاء المجلس الثوري ليسوا مع اهاء السلطة عملياً بسبب شبكة المصالح التي استقرت والتي تملّى من وجود السلطة ووظائفها اضافة الى شبكة الشعرا و المستفيدين من الموارنة المحوّلة للصندوق القومي من موازنة السلطة اضافة الى مصالح مسؤولي الاجهزة الامنية ومتقاعدي هذه الاجهزة اذا ما جرى اهيار غير مخطط له فان خلافات فتح بين مراكز النفوذ بعد خروج ابو مازن من المعادلة الفلسطينية لا ي سبب سوف تعمق وتأخذ شكل تكتلات محلية تستمد قوتها ونفوذها من بعض مصادر التمويل العربية او من تأيي قيادات فتح في السجون الاسرائيلية وسيتم توظيف بعض المسلمين المحليين لصالح أمراء المناطق الامر الذي يعزز ظاهرة (اجراء محلين). قد يعزز تمرد حركة فتح في غزة على قيادتها في الضفة قد يصل محلة الانفصال اذا ما تم ترتيب دعم مالي خارجي لها.

### العلاقة مع حماس

حماس لن تقدم على المصالحة الشاملة وانهاء الانقسام دون الوصول الى صفة تحصل بمحاجتها على موقع مؤثر في المنظمة وحماس تعتبر السلطة (الناحمة عن انتخابات 2006) مكسب كبير على حساب فتح وليس لها مصلحة في حل السلطة لذلك، واذا ما انهارت السلطة في الضفة او حلّت فانها ستعتبر سلطتها في غزة قائمة وهي الشرعية وسوف تساهم في ايجاد مليشيات محلية وجمعيات خيرية محلية لقيادة المقاومة في الضفة وستدفع نحو جبهة وطنية بقيادتها.

## ورشة العمل:

د. سفيان أبو زايده

- تتناول هذه الورقة التداعيات المحتملة لاهيار السلطة الوطنية الفلسطينية وانعكاس ذلك على العلاقة مع إسرائيل، وانعكاسه على العلاقات الفلسطينية الداخلية، بما يشمل موضوع الانقسام والعلاقة بين القوى السياسية المختلفة.

- هناك سيناريوهات قد تؤدي إلى هذه الفرضية أي الأعيار السلطة، وهي متعلقة بالوضع السياسي والاقتصادي، وكذلك فشل المفاوضات مع التردي الاقتصادي. وقد أعطيت أولوية كبيرة جداً لوقف الرئيس عباس كونه رئيس كل شيء، فهو رئيس المنظمة والسلطة وفتح، حيث أن اعتزاله ليسب ما وبشكل مفاجئ سيكون سبباً كافياً لأنصار السلطة.
- لا بد أيضاً لبحث الإحابة عن سؤال: هل من مصلحة إسرائيل أن تنهار السلطة وبالتالي تدفع باتجاه ذلك؟ أم أنها تحرص على بقائها ضعيفة ودون صلاحيات فعلية على الأرض وتقاتل من أجل قوتها اليومي؟ بالنسبة للإسرائيليين لم يكونوا يحلموا بالسلطة والدور الذي تقوم به، فالأرض يسيطر عليها الإسرائيليون والمسؤوليات تتحملها السلطة.
- في السابق إسرائيل لم تعمل على الأعيار السلطة، وإنما عملت على إضعافها وتقليل أذواقها لأنها لا تريد إعادة تحمل مسؤوليتها عن السكان الفلسطينيين. وإسرائيل آخر ما تفكّر به هو عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل عام 1994 وعودة الحكم العسكري، والسبب هو عدم رغبتها في تحمل مسؤولية السكان.
- هذا الأمر بدأ يتغير في السنوات الأخيرة، فلم يعد يهم عند اليمين الإسرائيلي أن تنهار السلطة أو لا تنهار. بدأ هذا التيار يعزز لديه فكرة الحكم الذاتي وليس دولة فلسطينية.
- إذا ألمارت السلطة بقرار فلسطيني بإسرائيل لديها خيارات، أهمها إدارة الوضع بالرموز كونترول دون تحمل مسؤوليات. وقد تلجأ إلى إيجاد بدائل يقبل القيام بالدور المطلوب. وربما تلجأ إلى الأمم المتحدة. كل ذلك وهي تحفظ بسيطرتها على الأرض والمعابر.
- السيناريو الثاني، ورغم معارضة اليمين، هو إقدامها على خطوة أحادية الجانب. هي تريد تقريباً 50% من الضفة الغربية، فقد تفكك بعض المستوطنات المعزولة ثم تعلن أنها ليس لها مسؤولية على الضفة الغربية، وتدعى الأردن أو الأمم المتحدة لتحمل المسؤوليات.
- لكن هذا السيناريو يتطلب قائد قوي مثل شارون.
- السيناريو الثالث عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 1994 وهو ما لا تريده إسرائيل.
- تناولت الورقة التداعيات المحتملة:
  - 1- الأعيار السلطة يعني بالضرورة فشل المشروع السياسي لحركة فتح خلال 25 سنة الماضية
  - 2- الانصار سيغير من طبيعة القيادات التي تقود فتح خاصة والشعب الفلسطيني عمّة.
  - 3- الأعيار المنظومة الأمنية يعني بالضرورة تبني سياسات جديدة
  - 4- من التداعيات صعود التناقض بين القيادات السياسية والميدانية بما لحد التناقض والتناحر.
  - 5- حركة حماس ستكون من أكثر المستفيدن من الانصار وستعمل على أن تكون هي الحكومة الوحيدة للشعب الفلسطيني.

#### د. عزمي الشعبي:

- موضوع الدولة الفلسطينية لم تكن محسومة في اتفاق أوسلو. وأبو مازن قال في اجتماع المجلس المركزي في تونس عام 1993 (إيدي على قلي)، وهذه التجربة قد توصلنا إلى الدولة أو الكارثة.
- الخط العام الإسرائيلي في حال الأعيار السلطة هو تعزيز الاستيطان ووصله بإسرائيل ثم تعزيز الجانب الأمني بالتفاهم مع الأردن.
- صحيح أن إسرائيل لن تقدم على إعادة احتلال الضفة وغزة، ولا تعمل على إقامة دولة فلسطينية.

- الأهميـار السـلطة لـن يمكن الـبلديـات والـحـكم المـحلـي ولا مـؤـسـسـات المـجـتمـع المـدنـي من القـيـام بـدور السـلـطـة.
  - الأهمـيار سـيـؤـدي إـلـى ظـهـور مـيلـيشـيا مـسلـحة.
  - وإـسرـائيل لـن تـقـدـم عـلـى حل السـلـطـة لأنـها مـسـتـفـيدـة مـن وـجـودـها. وـأـنـا ضـدـ قـرـار مـنـ المنـظـمة بـحل السـلـطـة وـهـو لـنـ يـحدـث أـصـلاـ.
  - أنا مع خـيـار رـابـع وـهـو أـنـ تـبـقـي إـسرـائيل شـكـل السـلـطـة مـوـجـودـ: مـصـالـحـ النـاسـ أـصـبـحـت مـرـتبـةـ بالـسـلـطـةـ وـالـروـاتـبـ. وـإـسرـائيلـ وـكـذـلـكـ المـجـتمـعـ الدـولـيـ هـمـ مـصـلـحةـ بـبقاءـ السـلـطـةـ وـلـكـنـ ضـعـيفـةـ، وـسـتـعـزـزـ الـاستـيـطـانـ وـالـسيـطـرـةـ عـلـىـ الـقـدـسـ وـالـأـغـوارـ.
  - حـمـاسـ هيـ المـسـتـفـيدـ الرـئـيسـ مـنـ الأـهمـيارـ، وـسـتـعـمـلـ عـلـىـ تعـزـيزـ وـجـودـ دـوـلـةـ فـيـ غـزـةـ وـسـتـخـلـصـ مـنـ اـزـدواـجـيـةـ الـحـكـومـةـ. وـسـتـعـمـلـ حـمـاسـ عـلـىـ مـقـايـضـةـ السـلـطـةـ بـالـمـنـظـمةـ.
  - حـمـاسـ سـتـواـجـهـ مـشـاكـلـ مـنـ نـوـعـ ثـانـيـ، فـلـأـنـ هـدـفـهـاـ الـآنـ هوـ التـمـثـيلـ، وـمـسـتـفـيدـةـ مـنـ الـوـضـعـ الإـقـلـيمـيـ الـجـدـيدـ فـهـيـ سـتـحـافـظـ عـلـىـ شـعـارـ المـقاـوـمـةـ وـلـكـنـهاـ عـمـلـيـاـ سـتـبـدـيـ مـرـونـةـ يـقـبـلـهاـ المـجـتمـعـ الدـولـيـ، وـرـبـماـ تـقـدـمـ نـفـسـهـاـ عـلـىـ آـنـهـاـ أـنـسـبـ مـنـ الـطـرـفـ السـابـقـ أـيـ الـمـنـظـمةـ. حـمـاسـ تـقـبـلـ بـحلـ مـؤـقـتـ وـتـدـعـوـ إـلـىـ هـدـنـةـ طـوـيـلـةـ، وـقـدـ تـجـدـ فـرـصـةـ بـالـتـنـسـيقـ مـعـ إـخـوانـ الـأـرـدنـ، وـهـنـاـ يـعـودـ الـحـدـيـثـ عـنـ الـفـدـرـالـيـةـ وـالـكـوـنـفـدـرـالـيـةـ.
  - بـالـنـسـبـةـ لـحـرـكـةـ فـتـحـ: كـلـ الـمـؤـشـراتـ تـدـلـ عـلـىـ أـنـ تـمـاسـكـهـاـ ضـعـيفـ وـقـدـ تـنـفـتـ وـسـيـظـهـرـ أـمـرـاءـ الـمـنـاطـقـ.
- د. أـيـنـ درـاغـمـةـ:**

- الأـهمـيارـ السـلـطـةـ سـيـؤـديـ إـلـىـ حـالـةـ فـرـاغـ، وـعـنـدـهـاـ سـتـدـخـلـ إـسرـائيلـ وـالـمـجـتمـعـ الدـولـيـ. بـالـنـسـبـةـ لـإـسرـائيلـ قدـ يـسـتـدـعـيـ ذـلـكـ تـدـخـلـ مـباـشـراـ وـاجـتـياـحـ أـكـبـرـ مـنـ اـجـتـياـحـ الـانتـفـاضـةـ عـاـمـ 2002ـ، لـأـنـ إـسرـائيلـ لـنـ تـكـرـرـ تـجـربـةـ الـانـسـحـابـ مـنـ غـزـةـ، وـبـالـنـسـبـةـ لـهـاـ الـأـمـنـ أـهـمـ عـاـمـلـ فـيـ قـرـارـهـاـ. فـوـاقـ الضـفـةـ الغـرـيـةـ وـانـكـشـافـ السـاحـلـ الـفـلـسـطـيـنـيـ سـيـجـعـلـ المـقاـوـمـةـ تـؤـذـيـ إـسرـائيلـ.
- فيـ حـالـ الـأـهمـيارـ: قـدـ تـمـنـحـ إـسرـائيلـ صـلـاحـيـاتـ لـلـمـحـالـسـ الـمـخـلـيـةـ، أـوـ تـبـحـثـ عـنـ قـيـادـةـ بـدـيـلـةـ، أـوـ حـلـولـ مـعـ الـأـرـدنـ، أـوـ تـطـلـبـ مـسـاعـدـةـ الـمـجـتمـعـ الدـولـيـ. لـكـنـهاـ سـتـعـزـزـ القـبـضـةـ الـأـمـنـيـةـ.
- الشـأنـ الـفـلـسـطـيـنـيـ الدـاخـلـيـ: هـنـاكـ تـغـيـرـ فـيـ الـخـارـطـةـ السـيـاسـيـةـ، فـرـبـماـ تـعـزـزـ مـكـانـةـ الـمـنـظـمةـ فـيـ الـخـارـجـ وـلـكـنـ حـمـاسـ سـتـطـالـ بـإـعادـةـ تـرـتـيبـ الـبـيـتـ الـفـلـسـطـيـنـيـ.
- أـمـاـ فـتـحـ فـسـتـضـعـفـ قـيـادـهـاـ وـرـبـماـ تـنـطـلـقـ لـلـخـارـجـ، وـلـكـنـهـاـ لـنـ تـسـلـمـ بـفـشـلـ مـشـروـعـهـاـ بـشـكـلـ مـباـشـرـ وـإـنـاـ سـتـحـاـولـ الـبقاءـ لـفـتـرـةـ أـطـلـولـ.
- الـجـمـوـعـاتـ الـمـسـلـحةـ رـبـماـ تـعـودـ وـيـعـودـ التـنـافـسـ بـيـنـهـاـ وـخـاصـةـ كـتـائبـ شـهـداءـ الـأـقصـىـ.
- قـوـةـ حـمـاسـ سـتـعـزـزـ وـحـكـومـةـ غـزـةـ سـتـحـاـولـ خـطـفـ الـأـصـلـوـاـنـ عـلـىـ آـنـهـاـ المـمـثـلـ لـلـشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ.
- مـوـقـفـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ سـيـكـونـ مـتـبـاـيـنـ، وـلـكـنـ دـوـنـ أـنـ يـتـحـمـلـواـ الـمـسـؤـلـيـةـ، وـقـدـ يـحـصـلـ ضـغـطـ عـلـىـ الـأـرـدنـ لـيـتـحـمـلـ بـعـضـ الـمـسـؤـلـيـاتـ.

النقاش

- احتمال اختيار السلطة هو أمر واقعي لسبعين. أولاً إسرائيل معنية ببقاء السلطة ولكن تعمل على إضعافها، وليس بالضرورة أن ينجحوا في هذا السيناريو. وثانياً بسبب التحولات الجارية في إسرائيل حيث أن اهتمامهم بوجود السلطة تناقض.
- القشة التي تمسك بالسلطة الآن هو الرئيس، فهو يضبط فتح، وهو يملك الشرعية، فإذا شغر هذا المنصب في ظل الضعف الشديد فستكون القشة التي تقضم ظهر البعير.
- السيناريو الذي يجب التفكير به ليس ذهاب السلطة أو بقائها كما كان في ظل الانتفاضة الثانية، وإنما سيناريو ما بين ذلك.
- إسرائيل قد تبحث عن بديل للسلطة مثل الأجهزة الأمنية مع استمرار التمويل، عندئذ ستبقى السلطة.
- بالنسبة لحماس، فالبراغماتية التي أبدتها الإسلاميون في بعض الدول العربية قد يدفع إلى سيناريو مماثل مع حماس. فهي قوية وأكثر تنظيماً.
- هناك سيناريو غائب وهو الحالة التي تتم في مجلس المستوطنات باتجاه راديكالي يتحالف مع نتنياهو، وقد بدأ ينسليخ عن المجتمع الإسرائيلي نحو الحكم الذاتي.
- هناك غياب لمفهوم الإرادة الجماهيرية. أول من سيتحرك بعد اختيار السلطة هو الجماهير. الفصائل والتنظيمات سيكون لها دور كبير.

## اليوم التالي – المشاركون في ورشات العمل

#	الاسم	المؤسسة
1	ابراهيم البرغوثي	مساواة
2	احمد الهندي	سلطة المياه
3	احمد قريع "ابوعلاء"	المجلس الاستشاري/فتح
4	المعتز عبادي	سلطة المياه
5	انور ابو عماش	مؤسسة التعاون
6	اياد الزيتاوي	سلطة النقد
7	امين مقبول	امين سر لمجلس الثوري لحركة فتح
8	أيمن دراغمة	المجلس التشريعي الفلسطيني
9	ايها ب شحادة	وزارة العدل
10	أحمد السرغلي	شركة الاتصالات
11	باسم التميمي	المنظمات الشعبية
12	بثينة حдан	وزارة الاتصالات
13	بسام الأقطش	هيئة التدريب العسكري
14	بصري صالح	وزارة التربية والتعليم
15	بيتر كروز	جامعة بوسطن
16	تيسير الزبرى	مركز الدفاع عن الحريات
17	جاکوب هوجلیت	ضيف/ شريك / نوريف
18	جمال زقوت	فدا
19	جميل رباح	وحدة دعم المفاوضات
20	جهاد البدوي	وزارة الصحة
21	جهاد الوزير	محافظ سلطة النقد
22	جهاد حرب	PSR

جهاز شوملي	23
جهاد مشعل	24
حازم غيث	25
حسن ابو شلبيك	26
حنان عبد النور	27
حنان عشراوي	28
خالد اشتية	29
خالد العسيلي	30
خليل الرفاعي	31
خليل الشقاقي	32
د. امية خماش	33
دادود درعاوي	34
راضي الجراغي	35
رضا عوض الله	36
رولاند فريديريك	37
سامر فرح	38
سامي الصعيدي	39
ستيفاني هيثن	40
سعيد الهموز	41
سعيد زيد	42
سفيان ابو زايد	43
سلام الزاغة	44
سمير عبدالله	45
سيرجيو جارسيا	46

سلطة النقد	شاكر صرصور	47
سلطة النقد	شحادة حسين	48
رئيس سلطة المياه	شداد العتيلي	49
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	شيرين زيدان	50
فدا	صالح رافت	51
مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات	صبرى صيدم	52
الامن الوطنى	صدام عمر	53
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	صفاء ناصر الدين	54
نائب السفير المصري	طارق طايل	55
وزارة الصحة	طريف عاشور	56
مجلس تنظيم قطاع الكهرباء	ظافر ملحم	57
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	عبد الرحمن التميمي	58
شركة الاتصالات	عبد المجيد ملحم	59
هيئة التدريب العسكري	عبد الناصر مسعود	60
جايكا	عبدالناصر مكي	61
شبكة المنظمات البيئية	عبير البطة	62
أمان	عزمي الشعيبى	63
PSR	عزيز كايد	64
PSR	علاء لحوح	65
المجلس التشريعى الفلسطينى	علاء ياغى	66
وزير التعليم العالى	علي الجرباوى	67
شركة كهرباء محافظة القدس	علي حمودة	68
الأمن الوطنى	علي عمر	69
ديوان الرئاسة	علي نزال	70

جامعة بيرزيت	عمار الدويك	71
اللجنة الوطنية لحق العودة	عمر عساف	72
جامعة بيرزيت	غسان الخطيب	73
مؤسسة الحق	فادي قرعان	74
مجلس القضاء الاعلى	فارس سباعنة	75
وزير الصحة السابق	فتحي ابو مغلي	76
مركز كارتر	فجر حرب	77
المجلس الثوري/فتح	فدوى البرغوثي	78
المجلس التشريعي الفلسطيني	فضل حمدان	79
NOREF	فلورنس مانديلك	80
وزارة الاتصالات	فولريد الزريا	81
باحث	فيصل عورتاني	82
نادي الاسير	قدورة فارس	83
المجلس التشريعي الفلسطيني	قيس عبد الكريم	84
NOREF	ماريو أجويري	85
قطاع خاص	مازن سنقرط	86
التوجيه السياسي والوطني	محمد الفقيه	87
صحافي	محمد دراغمة	88
سلطة النقد	محمد عارف	89
شركة واصل	محمد عطون	90
وزارة الصحة	محمد عودة	91
وزارة العدل	محمد هادية	92
الاستخبارات العسكرية	محمود هارون	93
باحث / الاتصالات والبريد	مشهور أبو دقة	94

وزارة الصحة	معنصم الحمود	95
وكيل وزارة الصحة السابق	منذر الشريف	96
قطاع خاص	منيب المصري	97
وزارة التربية والتعليم	منير البرغوثي	98
صندوق تطوير الجودة	موسى الشوقي	99
صندوق تطوير الجودة	موسى حج حسن	100
المجلس الثوري/فتح	نايف سويطات	101
قطاع خاص	نبيل المصري	102
فتح - وزير سابق	نبيل عمرو	103
دائرة شؤون المفاوضات	نتاشا كارمي	104
جامعة بيرزيت	نصر عبد الكريم	105
المجلس الاستشاري/فتح	نصر يوسف	106
جامعة بيرزيت / وزير التربية والتعليم السابق	نعميم أبو الحمص	107
وزارة الصحة	نعميم صبره	108
رئيس مشروع الشرق الاوسط للولايات المتحدة	هنري سيجمان	109
الهلال الاحمر الفلسطيني	وائل قعдан	110
الامن الوطني	وسام عطوان	111
لجان العمل الصحي	وليد ابو راس	112
مصلحة مياه محافظة القدس	وليد الهوادلي	113
PSR	وليد لدادوة	114
UNDP	يوسف عدوان	115

## نتائج أهيارات السلطة أو حلها على قضايا فلسطينية مركبة

كانون أول (يناير) - تشرين أول (أكتوبر) 2013

بادر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للقيام بمشروع سياساتي يجتذب لدراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تهدف هذه المبادرة إلى فحص نتائج أهيارات السلطة أو حلها على مجموعة من القضايا المركبة التي تهم الفلسطينيين وذلك من خلال انتاج سلسلة من الأوراق التي تبحث التحديات العشر الرئيسية التي ستواجه الفلسطينيين في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. توجد ثلاثة سيناريوهات قد تؤدي إلى خلق وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بأداء واجباتها. (1) قد تقوم إسرائيل الولايات المتحدة بفرض عقوبات مالية وإدارية وسياسية عليها. (2) قد تصلك القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير إلى استنتاج بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً وأن الأفضل البحث عن وسائل نضالية أخرى وأن وجود السلطة الفلسطينية لم يعد ضرورياً. (3) قد تتفاقم الأزمة المالية والسياسية الفلسطينية وقد يتبعها إضرابات ومظاهرات شعبية ضد السلطة مما قد يضعف السلطة ويُشجع إظهار تحديات صدتها من أطراف مختلفة قد تعود الجموعات المسلحة للظهور علينا مما قد يؤدي إلى إضعاف السلطة بحيث قد لا تستطيع القيام بوظائفها المتوقعة منها.

### للمبادرة ثلاثة أهداف:

1) تحديد مغزى أهيارات السلطة وتوقفها عن العمل من خلال - تحديد طبيعة المشكلة المحددة (حسب الموضوع المخصص للورقة)، وتحديد حجم وخطورة المشكلة، وتحديد طبيعة التحديات التي يخلقها كل ذلك للمجتمع الفلسطيني وللقيادة والحركات الفلسطينية. 2) تحديد مجموعة من الخيارات السياسية (حسب الموضوع التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة التحديات وتقليص حجم المشكلة أو احتوائها) كما قد تتناول الخيارات مدى الاستفادة الممكنة من الأزمة لخدمة أغراض العمل الوطني الفلسطيني. 3) وضع مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظمة التحرير للسلطة الفلسطينية وللحركات والأحزاب وفصائل العمل الوطني والإسلامي للحركات والأطر الشعبية وللمجتمع والمنظمات غير الحكومية. دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات بشكل المركز فريقاً من 30 فرداً من الباحثين والخبراء في مجالات الاقتصاد والمال والأمن الداخلي وفرض النظام والقانون، الصحة، التعليم، والاتصالات، والماء والطاقة والقضاء والحكم المحلي والقضايا المدنية والسياسية ومستقبل حل الدولتين. طلب من الباحثين والخبراء بحث تداعيات غياب السلطة والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في مواجهتها واستعراض توصياتهم ثم مناقشة المسودات الأولية للأوراق في ورشات عمل متخصصة وقام خبرين بمراجعة نقدية لكل ورقة.

سيصدر المركز تقريراً نهائياً يرتكز على نتائج الأوراق المتخصصة وورشات العمل والمقابلات والأبحاث التي يجريها المركز. سيقدم التقرير النهائي ملخصاً لتداعيات غياب السلطة ومناقشة للقضايا التي يطرحها ذلك على صانع القرار الفلسطيني ويخلاص إلى توصيات محددة.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

[pcpsr@pcpsr.org](mailto:pcpsr@pcpsr.org)

[www.pcpsr.org](http://www.pcpsr.org)